الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٧
الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيرثوم (موريشيوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولا لوزير خارجية أوغندا، سعادة السيد روهاكانا روغوندا.

السيد روغوندا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، نيابة عن وفد أوغندا، أن أزجي تحياتنا الحارة للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال بمناسبة انتخابة لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. إن انتخابه شرف عظيم لبلده، البرتغال، الذي تربط أوغندا به علاقات ودية للغاية. ونحن على ثقة من أن السيد فريتاس دو أمارال سيقود مداولات الجمعية إلى خاتمة ناجحة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسعادة السيد أمارا إيسي وزير خارجية كوت ديفوار، على الطريقة البارعة التي ترأس بها أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

وأحيي الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى على ما يبذله من جهود لا تكل في خدمة منظمتنا.

قبل خمسين عاما، في أعقاب الحرب العالمية الثانية بنزعتها القومية المدمرة، وما جلبته من تدهور اقتصادي وتفسخ اجتماعي، أنشئت الأمم المتحدة. وقد أسسها رجال ونساء عقدوا العزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وقد أنشأوا الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي ستتصدى لمعالجة المشاكل العالمية وتكفل تمتع المجتمع الدولي بالسلام والرخاء. وقد شكل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأرض الصلبة التي يقوم عليها نظام جديد للحقوق والالتزامات من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، يرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

95-86194
9586194

كان المقصود للنظام الجديد، القائم على أساس العالمية والمساواة في السيادة، أن يشمل جميع الدول، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، بغية النهوض برفاهية جميع الشعوب. وهكذا برزت الأمم المتحدة من أنقاض الحرب العالمية الثانية وظلامها باعتبارها بصيص أمل. وفي الوقت الحاضر لا تزال هذه الرؤيا صالحة مثلما كانت عليه قبل خمسين عاما. ولهذا السبب فإننا نجدد ثقتنا بهذه المنظمة وبولايتها العالمية.

خلال العقود الخمسة الماضية من عمر الأمم المتحدة، شهد العالم تغييرات هائلة فقد تحول العالم بفعل الثورة الحاصلة في مجال الاتصالات وعولمة الاقتصاد العالمي إلى قرية عالمية وازداد الترابط بين الأمم. وكان أن انتهت الحرب الباردة، التي طغت على فترة ما بعد الحرب، بتحول جذري مؤات في العلاقات بين الشرق والغرب. ونالت الاستقلال أكثر من ١٠٠ دولة كانت خاضعة للاستعمار في عام ١٩٤٥. كما شهدنا مولد جنوب افريقيا حرة غير عنصرية وديمقراطية، وشهدنا القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض.

صحيح أن انتهاء الحرب الباردة خفف من حدة التوتر بين الدول الكبرى ويسَّر حل عدد من الصراعات الإقليمية، إلا أننا لا نزال نشهد تكاثر الصراعات داخل الدول. وهذه تحديات جديدة تقتضي أساليب عمل أكثر إبداعا، وتؤكد على استمرار أهمية الأمم المتحدة.

ونحن نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتناول بطريقة ملموسة وحاسمة مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لا يستطاع بدونها إدامة السلم والأمن. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يجددا تصميمهما على القضاء على الفقر والحرمان. إن شبح الفقر والحرمان متفش في افريقيا وفي أقل البلدان نموا. وعلينا أن نعمل بصفة جماعية حاسمة لتغيير هذه الحالة. والاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة ملائمة للإعلان عن هذا الالتزام الرسمي.

وليس من قبيل الصدفة أن تكون منطقتنا، افريقيا، التي هي أقل المناطق تقدما في العالم، هي أيضا أكثر المناطق ابتلاء بالنزاعات والصراعات. وللخروج من هذه الحالة، لا بد من اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية لهذه الصراعات ويوطد ويضمن السلم والأمن الدائمين. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد لنا، أولا وقبل كل شيء، أن نعزز قدرتنا على الاحتياط مقدما للصراعات ومنع نشوبها عن طريق الدبلوماسية الوقائية. وثانيا، يتعين علينا أن نكون مستعدين للاستجابة بسرعة للحالات الطارئة. وأخيرا، علينا أن نوطد ركائز السلام عن طريق وضع برامج إنعاش وإصلاح لتهيئة الظروف الاقتصادية المؤاتية للسلام والاستقرار.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يتزايد الاعتراف بأهمية دور المناطق المتأثرة في صياغة الاستجابات الملائمة. ولذا نعتبر أن إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية مبادرة مناسبة جاءت في حينها. كذلك فإن قرار منظمة الوحدة الافريقية بإنشاء جهاز مركزي لتلك الآلية تطور إيجابي بنفس القدر. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني المطلوب لتكملة جهود افريقيا من أجل تمكين هاتين المؤسستين من العمل.

ونحن نرحب بعودة السلام إلى كمبوديا، وهايتي، وموزامبيق وأنغولا، ونشعر بالتشجيع إزاء التطورات الإيجابية التي تحدث في ليبريا، والبوسنة والهرسك، والشرق الأوسط. ونشيد بالخطوات التي تتخذها حكومة رواندا من أجل تطبيع الحالة وتحقيق المصالحة الوطنية، وندعو إلى التنشيط العاجل والكامل للمحكمة الدولية من أجل رواندا.

ونعتقد أن من الممكن احتواء الحالة في بوروندي، وتجنب تكرار حدوث الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا العام الماضي. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة في الصومال، وندعو إلى إجراء مصالحة بين أطراف الصراع هناك.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، نحث جميع الأطراف على إظهار الحكمة السياسية اللازمة لتمهيد الطريق أمام حل عادل ودائم. وبغية استقرار جميع أنحاء العالم المضطربة هذه وإعطائها الأمل، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم لها كل الدعم اللازم. ونحن في أوغندا سنواصل الإسهام في حل

الصراعات، وصنع السلام وحفظ السلام بقدر ما نملك من قدرات.

أما التهديد الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل فيبقى مصدر قلق عميق لهذه المنظمة. ونحن نرحب بتوصل مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة وتمديدها إلى خاتمة ناجحة. وفي هذا ما يعزز نظام عدم الانتشار. وإذا أريد تحقيق الغاية المنشودة بالكامل، وجب تكميل هذه الخطوة بدخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيّز النفاذ. والمؤسف أنه على الرغم من تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، فإن بعض البلدان تواصل إجراء تجارب نووية. وهذا يناقض نص وروح التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

ونحن نحيط علما بالتقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات الجارية بشأن عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ونحث على التبكير بإبرامها. ونرحب بمختلف المبادرات الإقليمية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ونؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، باعتبار ذلك إسهاما في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العالمي.

وتولي أوغندا، في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء، أولوية عليا لاحترام حقوق الإنسان. ولقد أنشأنا بموجب الدستور الجديد لجنة لحقوق الإنسان لتكون إطارا مؤسسيا لتنمية حقوق الإنسان واحترامها. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجميع البلدان والمؤسسات التي تؤيدنا في الجهود التي نبذلها من أجل تطوير وتعزيز قدراتنا على رصد وإنفاذ حقوق الإنسان.

ولقد أنهينا توا عملية وضع دستور يرمي إلى تعزيز حكم القانون، إذا قام مجلس تأسيسي مُنتخب بالطريق الديمقراطي بوضع الدستور الجديد يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وهو الدستور الذي يُتوقع أن يصدر قريبا. ويمهد الدستور الطريق أمام انتخابات عامة ورئاسية يُتوقع إجراؤها في أوائل السنة المقبلة. وفي هذا ما يعزز عملية تمكين الشعب من تولي الحكم والمصير بنفسه.

ولقد بذلت الحكومة جهدا من أجل تمكين شعبنا، ولا سيما المرأة، والشباب ومجموعات ضعيفة أخرى. وضمن إطار نظام مجلس المقاومة المنبثق من القاعدة الشعبية، تجري تعبئة السكان ويزودون برأسمال متواضع، وذلك كجزء من مسعانا الوطني لتهيئة فرص مثمرة ومولّدة للدخل بغية تحسين قدرة الأسرة على الكسب، وبالتالي تحسين ظروف معيشة الشعب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي أن نؤكد مجددا التزامنا بأولوية المبدأ الديمقراطي على جميع الصعد، بما في ذلك صعيد الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تؤيد أوغندا إعادة تشكيل مجلس الأمن بغية جعله أكثر شفافية وديمقراطية في اتخاذ القرارات، وأكثر تمثيلا للعضوية المتزايدة في الأمم المتحدة.

وعلى غرار ذلك، نحث على أن تراعي مؤسسات بريتون وودز مشاكل البلدان النامية وشواغلها وطموحاتها عند قيامها بوضع وتصميم السياسات العامة والبرامج وذلك بغية الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان.

وثمة بلدان نامية عديدة لا تزال تتأثر تأثيرا غير مؤات بالاتجاهات غير السوية وغير المنصفة المشاهدة في الاقتصاد العالمي. ولقد عملت هذه الاتجاهات على توسيع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. والحالة الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا حالة حرجة ومستمرة في التدهور. فهي تتصف بهيكل أساسي مادي ومؤسسي ضعيف، وبموارد بشرية غير مكتملة النمو، وبالأوبئة والأمراض، وانعدام المأوى الكافي، وانتشار الفقر والحرمان. وتعمل جميع هذه العوامل على زعزعة السلام والاستقرار، وهذا بدوره يعوق النمو والتنمية.

إننا نجري إصلاحات اقتصادية وسياسية جريئة في أوغندا بغرض تهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي. والسمات المميزة لهذه الإصلاحات هي العمل على تحقيق استقرار أساسي للاقتصاد الكلي، وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون، وقد أدت إلى إحراز نمو اقتصادي وتقدم اجتماعي معقولين. وعلى الرغم من هذه الإنجازات المتواضعة، تواصل بلداننا الاعتماد بقوة على تصدير السلع الأساسية التي لا تجد أسعارا عادلة في الأسواق

الدولية. ويوجد أيضا تراجع مستمر في توفر الموارد للتنمية داخليا وخارجيا على حد سواء. ومما يبعث على تفاقم الحالة أن أغلبية بلداننا مثقلة بالديون الضخمة التي بلغ عبء خدمتها حدا لا يطاق.

إن جميع هذه العوامل وغيرها من العوامل تساهم في تهميش افريقيا، وتجعل من الصعب على القارة أن تستفيد من الدفعات الإيجابية الناجمة عن عولمة التجارة العالمية وتحريرها. ولقد استُعرضت هذه المسائل في الدورة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي بحثت موضوع التنمية الافريقية وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وفي المناقشة الجارية هنا في الأمم المتحدة بشأن الاستعراض العام في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا.

وقد اتفق في الاجتماعين على أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج العمل العالمي للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا لم ينفذا إلى حد كبير. وعلينا أن ننتهز الفرصة التي تتيحها الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة للبت في اتخاذ إجراءات محددة تبعث الأمل في نفوس شعوب أفريقيا وشعوب أقل البلدان نموا.

إن الركود والانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية يبعثان على الانزعاج. كما نشعر بقلق مماثل إزاء التذبذب في الوفاء بالالتزام الخاص بإعادة التمويل الحادية عشرة لصندوق المساعدة الإنمائية الدولية. ونحث شركاءنا في التنمية على تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيكون هذا شكلا محددا ومناسبا لإظهار التضامن مع أفريقيا، بل مع أقل البلدان نموا.

لقد بلغت مديونيتنا الخارجية والتزاماتنا في خدمة الديون مستويات لا يمكن أن تدوم. ولهذا نطالب بالقيام بمبادرة نهائية قاطعة تكون موجهة نحو التنمية بصدد كافة أنواع الديون، ويصح أن يشمل ذلك ما يلي: أولا، تعزيز شروط نابولي وتحسين إمكانية الوصول إليها؛ وثانيا، اتخاذ مبادرة هامة تتعلق بالديون المتعددة الأطراف، بما في ذلك تسهيل شروط تمويل قروض صندوق النقد الدولي بحيث تصبح على غرار المساعدة الإنمائية الدولية. ويمكن أن تتحقق هذه المبادرة من خلال بيع مخزون الذهب لصندوق النقد الدولي وإقامة مرفق مناسب مخصص لتخفيف الديون. ونعتقد أن هذه الإجراءات ستفرج عن موارد نحن بحاجة ماسة إليها، وهي موارد تخصص حاليا لخدمة الديون بدلا من تخصيصها للأنشطة الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر. هذا ويمثل نصيب أفريقيا من التجارة العالمية حاليا نسبة ضئيلة هي ٢,٤ في المائة، وفي سياق اتفاقات جولة أوروغواي، يقدر أن القارة يمكن أن تخسر ما يبلغ ٢,٦ من بلايين الدولارات سنويا خلال السنوات الأولى من تنفيذ الاتفاقات. ويقابل ذلك أن التجارة العالمية ستتعزز بمقدار ٥٠٠ بليون دولار سنويا. وإن المشاغل المشروعة لأفريقيا وأقل البلدان نموا قد تم تحديدها كما تم تعيين تدابير خاصة لمعالجتها وهي تدابير أوصى بها كل من القرار الوزاري المتخذ في مراكش، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ومن أجل أن تستفيد أفريقيا من تحرير التجارة العالمية، لا بد أن تنفذ بالكامل ودون إبطاء هذه التدابير، بما فيها بناء القدرات، وتقديم التعويضات، ووضع أحكام لتعزيز الوصول إلى الأسواق، وتقديم المساعدة المالية من أجل تحقيق التحول المؤسسي والاقتصادي.

ومن أجل المساعدة على متابعة وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، ثمة مؤسستان تكتسيان أهمية خاصة ويتعين تعزيزهما ودعمهما ألا وهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوصفه مؤسسة تركز على وجه التحديد على القضايا التجارية والإنمائية لا سيما من حيث تأثيرها على البلدان النامية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بما لها من دور في تعزيز التصنيع.

وإننا نعلم ما يجري في المناقشات الحالية في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة للنظر في خطة للتنمية. ونأمل أن تتمخض هذه العملية عن تدابير والتزامات محددة تعالج المشاكل المحددة للبلدان النامية. كما نأمل أن يساعد ذلك على التوصل إلى توافق آراء بشأن التنمية يأخذ بعين الاعتبار الالتزامات وبرامج العمل المتفق عليها فعلا في سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠ ويبني عليها.

تشعر أوغندا بالقلق إزاء المشكلة الخطيرة المتمثلة في سرعة نمو وانتشار الزهرة الياقوتية في

مياه بحيرة فكتوريا وغيرها من البحيرات والروافد في وادي النيل. وقد أثر هذا تأثيرا ضارا على التوازن الإيكولوجي لمياهنا ومعيشة سكاننا الذين يعتمدون على الصيد كوسيلة لمعيشتهم. وعلاوة على ذلك، فإن الزهرة الياقوتية تهدد بخنق سد شلالات أوين الذي هو مصدرنا الكبير الوحيد للطاقة الكهرمائية. وقد أخل هذا بنظام النقل المائي الذي يعتبر هاما للغاية بالنسبة لبلد غير ساحلي مثل أوغندا. ونحن نوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم لتمكيننا من معالجة مشكلة الزهرة الياقوتية.

إننا نعتبر التعاون بين الجنوب والجنوب جانبا هاما من التعاون الإنمائي. فإن تقاسم وتجميع المعلومات، والمعارف، والأسواق، والموارد يعتبران من بين الطرق التي تستطيع البلدان النامية أن تنهض من خلالها بنموها وتنميتها. ونحن لهذا نشارك بنشاط في جميع الترتيبات التعاونية في منطقتنا دون الإقليمية ونؤيد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يمد يد الدعم لهذه الترتيبات، وللمؤسسات المنشأة لتعزيزها، مثل مركز الجنوب.

لقد وفرت الأمم المتحدة طوال السنوات محفلا للحوار المكثف حول كافة القضايا. وقد ساعدت من خلال سلسلة من المؤتمرات العالمية على بلورة توافق آراء دولي بشأن قضايا عالمية مثل البيئة، والسكان، ومركز المرأة، وحقوق الإنسان، والتنمية، ومسائل كثيرة أخرى. كما قدمت وكالاتها المتخصصة إسهاما قيما في مجالات أنشطتها وقدمت مساعدة إنسانية وإنمائية إلى أجزاء كثيرة من العالم. وإن الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، رغم القيود الشديدة التي تواجهها من حيث الموظفين والموارد، قد استجابت للارتفاع الشديد في الطلب على عمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات الطارئة في جميع أنحاء العالم. وهذه إنجازات جديرة بالثناء، تعزز ثقتنا وتصميمنا على دعم المنظمة.

إننا إذ نقف لحظة أفول القرن العشرين ونقترب من مشارف ألفية جديدة، ينبغي أن نغتنم الفرصة التي تتيحها لنا الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة لندعم هذه المنظمة. وينبغي أن نبدي تفانينا من أجل المنظمة، وعناصرها المختلفة، بتقديم الموارد اللازمة لها من أجل تحقيق ولايتها الهائلة. إن التحدي الذي يواجهنا هو أن نترك للأجيال المقبلة أمما متحدة ديمقراطية، وشفافة، وأكثر فعالية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية مصر العربية، سعادة السيد عمرو موسى.

السيد عمرو موسى (مصر): يسعدني أن أتوجه إلى الرئيس وإلى بلده الصديق البرتغال، بالتهنئة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية التي تتوج خمسين عاما من العمل الدولي تحت راية الأمم المتحدة كرس لخدمة البشرية فردا وجماعة، إنسانا وشعوبا.

كما أود أن أعبر عن تقديرنا العميق للسيد عمارة عيسى وزير خارجية كوت ديفوار لإدارته الرشيدة لأعمال الدورة التاسعة والأربعين، وجهده القيم إعدادا للاحتفال بالذكرى الخمسين.

نحن نعيش اليوم عصرا يتسم بإعادة تشكيل الخريطة الدولية للعلاقات السياسية، ولموازين العلاقات الاقتصادية، وربما لجوهر النسق الاجتماعية والثقافية القائمة، وأصبحت عالمية الموضوعات وتشابه المشكلات التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة السمة الرئيسية للحياة الدولية، ومن ثم بات من الضروري تعزيز التعاون الدولي وترشيده، باعتبار أن معظم تلك المشكلات التي نواجهها حاليا أصبحت تستعصي على الحلول المنفردة في زمن أصبح فيه لأسواق المال وحركتها، وللشركات عبر الوطنية ومعاملاتها، ولشبكات المعلومات وإسهاماتها، ولأقمار الاتصالات ووقعها تأثيرات تتخطى حدود الأوطان؛ ومن هنا فإن التعامل مع كل ذلك يجب أن يتم من خلال أطر دولية تنظمه لصالح البشرية ككل. ونرى هنا دورا رئيسيا للأمم المتحدة لصياغة المفاهيم العصرية الملائمة لهذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

رغم أن انتهاء الحرب الباردة أزال عقبات ضخمة طالما أثرت في جهود التعاون الدولي في مختلف المجالات، فذلك لن يؤدي تلقائيا إلى نظام دولي جديد يستند إلى الشرعية والعدالة والديمقراطية ويحفظ السلام ويحقق رفاهية الشعوب. إذ يحتاج الأمر إلى اتفاق للرؤى حول مضمون هذا النظام وقواعده، وإلى تبديد المخاوف التي تتزايد نتيجة لما نراه من تكريس

لسياسات الكيل بأكثر من معيار، ومحاولات البحث عن عدو إيديولوجي أو فكري تتبلور حوله مبررات التعبئة وتصوب نحوه سهام النقد وأنشطة الإخضاع. ويبدو بعض هذا واضحا في أسلوب عمل مجلس الأمن وفي تردده في مواجهة عدد من القضايا، ربما بسبب غياب الإرادة السياسية أو خضوعها لتوجهات متضاربة، وربما لأننا كمجتمع دولي لا نزال غير قادرين على إرساء مفهوم واع متطور لإطار نظام الأمن الجماعي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ولنذكر في ذلك مآسي الإبادة العرقية التي تعرض لها شعب البوسنة والهرسك، ولننظر إلى مدى القدرة أو العجز أو التردد أمام هذه الجرائم، ومدى التأثير السلبي لذلك على مصداقية النظام الدولي الذي لا تزال الأمم المتحدة أحد أهم أركانه. إننا نحتاج إلى وقفة لمراجعة نظام الأمن الجماعي وتطويره. ولا بد أن ننظر في إرساء نظام مواز للأمن الاقتصادي والاجتماعي في إطار التوجه العالمي نحو اقتصاديات السوق وفي ضوء ما أنجزناه في إطار الغات، والمشكلات المتصلة بذلك في العالم النامي الذي يشكل أغلبية البشرية.

إنه من غير الممكن أن نواجه تحديات الغد بأساليب الأمس، خاصة وأن مفهوم الأمن لم يعد يرتبط بالأرض والحدود فقط، إذ تجري معظم النزاعات المسلحة داخل حدود الدول ذاتها وفي زمن أضحى فيه غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشكلة عالمية خطيرة؛ وعليه فإن التحدي الماثل الآن أمام المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة يكمن في مدى القدرة على التعامل مع القضايا الجديدة، ودرجة النجاح في صياغة توافق دولي ديمقراطي حولها، وعلى مدى الإرادة السياسية لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها مع توفير الأدوات والموارد اللازمة لها لتحقيق ذلك.

لقد كان للأمم المتحدة مساهمة فعالة في تنمية الوعي الدولي بقضايا مثلت علامات بارزة في تاريخ القرن العشرين على رأسها تصفية الاستعمار والقضاء على التمييز العنصري وتناول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، حتى أضحت هذه المفاهيم ركنا مستقرا من أركان الضمير والسلوك الدولي المتحضر. ولكن ما هو آت يتطلب عقدا اجتماعيا عالميا جديدا وهو ما ناديت به في خطابي أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تعليقا على ما ذكره الأمين العام في "خطة للسلام" التي قدمها عام ١٩٩٢. ولقد أعطت سلسلة المؤتمرات الدولية حول الطفل، والبيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، للأسرة الدولية ثروة من برامج العمل تعد أساسا للإعداد لهذا العقد الاجتماعي الدولي الذي نقترحه ليتلاحم مع عملنا من أجل تحقيق التنمية والأمن والسلام.

إن قدرة الأمم المتحدة على صياغة هذا التوافق تتوقف على إمكانات نجاحها في سد "فجوة المصداقية" التي عانت منها خلال السنوات الأخيرة؛ فما من قدر، مهما عظم، من الإصلاح الإداري يكفي لتهيئتها لتتواكب مع متطلبات المرحلة الجديدة ما لم تصاحبه بلورة لإرادة سياسية جادة حول دعم الأمم المتحدة ومصداقيتها وعملية إصلاح فكري تستلهم مقاصد الميثاق، وتصوغ منهاجا علميا عصريا قادرا على التجاوب مع حقائق العالم الجديد وقضاياه وتحدياته.

وكي تتمكن الأمم المتحدة من قيادة العمل الدولي في كل ذلك فلا بد أن تتمتع باستقرار مالي، وهو ما لا يتحقق إلا بالتزامنا جميعا بسداد الحصص في الميزانية كاملة. وقد ترى الدول الأعضاء مناسبة احتفالاتنا بالذكرى الخمسين لتصدر بيانا يتضمن التزام الجميع - وخاصة الدول القادرة - الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بسداد الحصص وتصفية المتأخرات قبل نهاية العام الحالي، بما يؤكد مصداقية دعمنا الجماعي والحقيقي للأمم المتحدة.

لقد حققت الجمعية العامة إنجازات كثيرة خلال الخمسين عاما الماضية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأسهمت في ترسيخ قواعد السلوك الدولي في مجالات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتقنين وتطوير أحكام القانون الدولي، إلا أن المرحلة الحالية من مراحل إعادة تشكيل العلاقات الدولية تستوجب أن تباشر الجمعية العامة دورا جديدا يعزز من قدراتنا الجماعية في مجال الأمن والتنمية وتحقيق التعاون الدولي.

كما ساهمت مبادرات الأمين العام التي طرحها في الدفع نحو مناقشة موضوعات الساعة، كموضوعات الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، والتنسيق بين الأمم

المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. تلك المناقشات أظهرت اهتماما دوليا متزايدا، وبصفة خاصة من الدول النامية، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى تعزيز دور الجمعية العامة المحوري في بناء توافق رأي دولي حول هذه الموضوعات الهامة وغيرها.

وانطلاقا من التوجه العام نحو التطوير والإصلاح فقد تزايد الاهتمام بدور مجلس الأمن وبأدائه. وكان من الطبيعي أن يتجه اهتمام الجمعية العامة الى مناقشة القواعد والإجراءات التي يتعين عليه اتباعها، وبصفة خاصة في المجالات التي تحتاج لإعادة النظر في ضوء التطورات الأخيرة في الأوضاع الدولية.

والنظرة المتعمقة لدور المجلس في ظل هذه الأوضاع توضح العديد من المجالات الموضوعية والإجرائية التي تستوجب إعادة النظر، إما بواسطة المجلس ذاته أو بواسطة الجمعية العامة إذا ما فشل المجلس في ذلك. فمنذ نهاية الحرب الباردة تغلبت على أعمال المجلس سمات جديدة أبرزها عدم فعالية بعض قراراته، وتعدد التفسيرات لمضمونها، وتوجه بعضها لتحقيق أهداف سياسية مختلف على موضوعيتها، وهي سمات تؤثر دون شك في مصداقية المجلس وقدراته.

وقد كشفت المناقشات الجارية حول تطوير أسلوب وإجراءات فرض العقوبات ورفعها، عن قلق الدول الأعضاء من أسلوب معالجة هذا الموضوع، مثل غيره، باعتبار أنه يتعين توافر حد أدنى من الضمانات من خلال تطبيق شروط وإجراءات موحدة متفق عليها لفرض العقوبات ورفعها بشكل يحقق التوازن بين المصلحة الدولية من جهة ومدى معاناة الشعوب الواقعة تحت العقوبات من جهة أخرى.

أما في صدد إصلاح مجلس الأمن ذاته فقد توجهت الأنظار الى مجال تطوير ممارسات وإجراءات المجلس وتحسين أسلوب الأداء وأهمية الشفافية في عمله.

وإدراكا من مصر لوجود توافق في الآراء بشأن زيادة أعضاء المجلس لتعزيز فعالية عمله من خلال توسيع قاعدة المشاركة الدولية في الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية في المنظمة، وإيمانا منا بأبعاد التبعات التي تفرضها عضوية المجلس والمسؤولية الخاصة لأعضائه تجاه الدول الأعضاء ككل، فإن مصر تؤكد أن مساهماتها الإقليمية والدولية، وفي الأطر العربية والأفريقية والشرق أوسطية وغيرها، بالإضافة الى مساهماتها الدائمة في دعم أنشطة الأمم المتحدة، تضعها في مصاف الدول المؤهلة لتحمل المسؤولية في مجلس أمن جديد موسع ومتوازن في تمثيله لمختلف أقاليم العالم.

ولدى الحديث عن توسيع عضوية مجلس الأمن، تود مصر أن تؤكد مفهومها أن توسيع العضوية ليس المقصود به زيادة عدد المقاعد الدائمة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية، بل المقصود به تحقيق التوازن المنشود بين الجانبين من خلال تعزيز المجلس بعدد من الدول النامية القادرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية والقادرة في نفس الوقت على إحداث التأثير المطلوب إقليميا ودوليا بشكل يجعل المجلس أكثر تمثيلا للواقع الدولي وأعمق تأثيرا فيه.

ومن ناحية أخرى، ومن منطلق عملي فإننا نرى أن الأفكار التي طرحتها مصر وغيرها حول إضافة مقاعد جديدة يتناوب عليها عدد محدد من الدول، إنما تتيح الفرصة لعدد أكبر من الدول للمشاركة في تحمل مسؤوليات وتبعات عضوية المجلس بالتناوب، وفي رأينا أن ذلك سوف يؤدي الى تعزيز دور المجلس ودعم مصداقية تمثيله، واستفادته من عضوية عدد من الدول ذات الدور الفعال في أقاليمها.

ويهمني أن أنتهز هذه المناسبة لأسجل ترحيب مصر بتشاور مجلس الأمن مع الدول المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام ونطالبه بالتمسك بروح المادة ٤٤ من الميثاق وذلك بإضفاء الصفة المؤسسية على تلك المشاورات بحيث تصبح جزءا متكاملا من عملية اتخاذ القرار لأية عملية لحفظ السلام، الأمر الذي سيدعم بلا شك فرص نجاحها.

ولا يفوتني الإشارة هنا الى الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به المنظمات والترتيبات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين والدبلوماسية الوقائية على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد أشير الى أن مصر قامت بإنشاء "مركز القاهرة للتدريب على تسوية النزاعات وحفظ السلام بأفريقيا"، ونحن على ثقة من أنه سيحظى

بالمساعدات اللازمة من إدارة عمليات حفظ السلام ومن الدول ذات الخبرة في هذا المجال.

لقد عاصر إنشاء الأمم المتحدة منذ خمسين عاما بدايات فصل حزين من فصول تطور المشكلة الفلسطينية أدى الى نزاع عربي - إسرائيلي بكل حروبه ومآسيه. ونحن اليوم - بعد خمسين عاما - نعاصر بدايات الحل الشامل لهذه القضية، وبالتالي التحرك نحو سلام عربي - إسرائيلي. ولقد كان للأمم المتحدة بصماتها على مختلف جوانب القضية، ولا ننسى أن بعض قراراتها الأولى في هذا الصدد كانت الشرارة التي أطلقت الحروب العربية الإسرائيلية، بينما كان البعض الآخر من قراراتها أساسا للتسوية أو حافظا للثوابت، ولنذكر في هذا قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بلبنان. كما نشير بالضرورة الى القرارات الخاصة بالقدس واللاجئين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

لقد شهدنا منذ أيام قليلة بواشنطن توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين، وهو إنجاز هام على طريق حل المشكلة الفلسطينية، حيث تبدأ المرحلة الثانية من الاتفاق بين الجانبين وتتوسع السلطة الفلسطينية الى الضفة الغربية، وتتحرك بثبات نحو أن تكون حكومة بفروعها التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع إطار إقليمي مبدئي. ورغم أن الاتفاق مرحلي وتتوازن فيه الالتزامات بين الكيان البازغ وإسرائيل، فإنه يعد خطوة إيجابية رئيسية على المستوى الاستراتيجي وإعدادا فعليا لتقسيم أرض فلسطين الى كيانين إسرائيلي وفلسطيني يكتمل فقط بقيام دولة فلسطينية على مجمل أرض الضفة الغربية وغزة. وهنا نذكر بكل اهتمام أن البرلمان الفلسطيني الذي سوف ينتخب أعضاؤه في الأشهر القليلة القادمة سوف يمثل أيضا الشعب الفلسطيني في القدس.

لقد كان خيار مصر الواعي أن تكون الرائدة على طريق السلام الطويل في الشرق الأوسط. وإذا كانت كامب ديفيد وطابا علامتين بارزتين على هذا الطريق الطويل فقد أصبحت العلامات تترى، وصرنا نسير بثبات على طريق السلام. إلا أننا جد واعين بالعقبات والعثرات التي لا تزال تعترض طريق السلام الشامل، سواء على المسار السوري أو اللبناني اللذين أصبح تحريكهما ضرورة ملحة، أو حتى على المسار الفلسطيني حيث يتوقف الكثير على التنفيذ الأمين والفوري لما أتفق عليه، والإعداد الجدي للمفاوضات النهائية الفلسطينية - الاسرائيلية، نقول هذا ونحن نرنو بأنظارنا الى الغد القريب يوم يتحقق الشرق الأوسط الجديد.

ولقد دعوت من فوق هذا المنبر خلال الدورة السابقة باسم مصر دول الشرق الأوسط وشعوبه الى التأمل في شكل علاقاتنا في مرحلة ما بعد تسوية النزاع، وأن نعكف على صياغة ونسج أسس علاقة جديدة بين دول المنطقة تستند الى تكامل ركائز ثلاث هي التسوية السياسية، والتنمية الاقتصادي والاجتماعية، والأمن الاقليمي وضبط التسلح.

إن رؤيتنا تنطلق من اقتناعنا بأن السلام لن يكتب له الدوام أو يتوفر له العمق إلا بالتفاعل البناء المتكافئ الذي يحقق الصالح المشترك لأطرافه. وقد تحدثت آنفا عن تطورات التسوية السياسية، وأضيف في صددها أن إطارها لا يزال هشا ويتطلب منا الكثير من الرعاية والحذر. ولعل من أهم المتطلبات في هذا الشأن امتناع كافة الأطراف عن القيام بأي عمل انفرادي يؤثر أو يصادر على حقوق الطرف الآخر من خلال محاولة خلق أمر واقع يسابق المفاوضات ويصادر على موضوعاتها.

لقد كان اجتماع القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر الماضي خطوة هامة بالنسبة للتعاون الاقتصادي الاقليمي. ويستذكر المشاركون في المؤتمر تأكيد مصر على أن السلام الحقيقي هو سلام الشعوب، وأن السلام الحقيقي هو قاعدة التعاون الاقتصادي، وعليه فإننا إذ نقترب من قمة عمان التي تنعقد في آخر الشهر الحالي، نعيد تأكيد ذلك وندعو الى تحقيق تقدم حقيقي على المسارات المختلفة لعملية السلام توفيرا للظروف الأساسية اللازمة لتفعيل التعاون الاقليمي على مستوى المنطقة.

وفي هذا الصدد، فإن مصر تعتبر ضبط التسلح والأمن الاقليمي في المنطقة حجر الزاوية في تقرير شكل ومدى التعاون في المرحلة المقبلة. ونرى أن الأمن كركن أساسي في بناء صرح السلام في الشرق الأوسط يجب أن يستند الى المساواة في الحقوق والالتزامات بين أطراف المنطقة في مجال نزع

السلاح، وتحقيق الأمن المتساوى بأقل حد من التسلح، وضمان الأمن من خلال بلورة حقوق ومصالح مشتركة وليس عن طريق أسلحة الدمار الشامل.

ومن هذا المنطلق فإننا ندعو الى البدء في اتخاذ خطوات محددة في اتجاه:

- انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واخضاع مرافقها النووية الى نظام الضمانات والتفتيش الدولي الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- وبدء المناقشة الفعلية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

- ومراجعة دول المنطقة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال نزع السلاح، بغية توفيق أوضاعها والتزاماتها تجاهها.

وأنتهز هذه الفرصة لأطالب الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، التي تبنت القرار الخاص بالشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بأن تبادر باتخاذ خطوات محددة لضمان انضمام كافة دول المنطقة الى المعاهدة، وبدء إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا للمبادرة المصرية التي تحظى بتوافق آراء جميع الأطراف المعنية منذ أكثر من خمسة عشر عاما.

دعني - ونحن في إطار الحديث عن الشرق الأوسط - أتحدث عن منطقة الجوار المباشر لمصر، فأتوجه الى شعب السودان الشقيق في جنوب وادي النيل بتحية أخوية، وأقول إنه لن يصح في النهاية إلا الصحيح، وأن الأمور ستعود حتما الى نصابها في السودان بعيدا عن سياسات الارهاب والاتجار باسم الدين. فأواصر الصداقة ووشائج المحبة التي تدعمت بين شعبينا عبر التاريخ ستظل قوية متدفقة قوة النيل الخالد، وإن مصر التي لا تتبدل مواقفها تؤكد بوضوح تأييدها لوحدة السودان وسلامة أراضيه داخل حدوده السياسية.

والى الغرب من مصر يمكنني القول بأن ليبيا لديها الآن الإرادة السياسية الواضحة لوضع حد لأزمة لوكيربي طبقا لمقررات الشرعية الدولية بقبولها محاكمة المتهمين والعمل على التوصل الى حلول عملية في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن النظرة الموضوعية للمشكلة تؤكد أهمية محاكمة المتهمين بهذه الجريمة الدولية. وأننا كلما أسرعنا كان ذلك أفضل لمسيرة العدالة وأكثر انصافا لأسر الضحايا.

من ناحية أخرى فإن استقرار الشرق الأوسط يتطلب تحقيق أمن الخليج واستتبابه. ففي العراق تستمر معاناة الشعب العراقي الذي يعيش ظروفا قاسية، بل وتتهدد أرضه بالتقسيم الذي لن نقبل به ولا بتكرسيه. وإننا نتطلع الى يوم قريب تنتهي فيه تلك المعاناة ويعود فيه العراق الى ممارسة حقوقه وواجباته كأحد أعضاء المجتمع العربي والدولي الملتزمين. وبعد أن اعترفت الحكومة في العراق بسيادة الكويت وحدوده الدولية طبقا لقرارات مجلس الأمن، فإننا نرجو أن يكون حل مشكلة الأسرى والمحتجزين وإقرار امتثال العراق لأحكام قرارات المجلس حول أسلحة الدمار الشامل خطوة أولى ورئيسية نحو تخفيف العقوبات كما يقضي القرار٦٨٧ (١٩٩١)، وأن يكون ذلك مقدمة لاتخاذ المجلس خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة في الشرق الأوسط كما تقضي الفقرة الرابعة عشرة من نفس القرار، وهي الفقرة الوحيدة من ذلك القرار التي لم يبدأ تنفيذها بعد.

وعبر الخليج فإننا ندعو إيران - التي تجمعها بنا في العالم العربي وشائج معروفة، وإن كانت هناك أيضا خلافات معروفة - ندعوها الى تسوية مشكلة الجزر العربية في الخليج - أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى - واحترام سيادة دولة الإمارات العربية تحقيقا للاستقرار وإسهاما في الدفع نحو علاقات عربية - ايرانية سوية.

سيادة الرئيس، دعني أصارحكم بأننا نواجه المصاعب لشحذ الدعم المعنوي للأمم المتحدة إزاء شعور عام بالاحباط مما يجري في العالم؛ وكيف لا وقد رأينا ما جرى على أرض البوسنة والهرسك من تدمير وقتل وجرائم حرب، في ظل تقاعس وتردد دوليين غير مبررين، مما أثار التساؤلات حول المعايير المزدوجة التي أضحت إحدى سمات ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، الأمر الذي أفقده المصداقية حتى قبل أن تتحدد معالمه.

إن السماح بسقوط المناطق التي أعلنتها الأمم المتحدة آمنة أدى الى اهتزاز هيبة النظام الدولي، وأثار الشكوك حول فعالية نظام حفظ السلام. وقد حدا استمرار تدهور الأوضاع في البوسنة بالدول الإسلامية الى اتخاذ قرار برفض انطباق حظر السلاح على البوسنة لتناقضه مع ميثاق الأمم المتحدة وما رتبه من حقوق للدفاع الشرعي عن الذات حين يحتاج الأمر الى ذلك.

إلا أننا نسجل هنا ترحيبنا بجهود السلام الدولية الحالية المتوجهة الى وضع حد للصراع الدموي في البوسنة والهرسك، شريطة ألا تؤدي هذه الجهود والسياسات الى تمزيق البوسنة أو تجزئتها، وأن تكون خطط السلام أمينة في صياغاتها وفي أهدافها. ونرحب بتوصل الأطراف الى اتفاق حول إعلان المبادئ للتسوية الاقليمية، ويحدونا الأمل أن تؤدي المفاوضات الجارية حاليا للتوصل الى حل شامل وعادل وقابل للاستمرار بما يحترم الشرعية ويساعد على الاستقرار في تلك المنطقة.

ونحن في ظل تأييدنا الدائم لشعب البوسنة والهرسك وقضيته العادلة نقبل بما تقبل به حكومته، خاصة وأن الرئيس بيغوفيتش أبدى مرونة تستحق التسجيل، واستجاب للشرعية الدولية في جميع مراحل تطورها. وفي نفس الوقت، فإننا نسترعي النظر الى أن عملية المفاوضات ينبغي ألا تغفل المبادئ الأساسية التي أرستها الأمم المتحدة في إطار معالجتها لهذه المشكلة، ونؤكد هنا - وبصفة خاصة - عددا من المبادئ:

أولا : عدم قبول منطق المساواة بين المعتدي وضحية العدوان، أو ممارسة الضغط على الطرف الأضعف بدعوى التوصل الى حلول قابلة للتطبيق.

ثانيا : أن إعادة رسم خريطة تقسيم أراضي البوسنة لا يجب أن تمثل تكريسا لنتائج سياسات العدوان والتوسع والتطهير العرقي.

ثالثا: إن الاعتراف بكيان لصرب البوسنة داخل جمهورية البوسنة والهرسك يقتضي معالجة دولية دقيقة لقضية اختلال التوازن السياسي والعسكري والمؤسسي بين الأطراف، وكذلك يتطلب ضمانات دولية لما يتفق عليه. كما تبرز أهمية تسليح حكومة البوسنة بالوسائل الدفاعية اللازمة لممارستها حق الدفاع الشرعي عن النفس طبقا للميثاق، وذلك حتى لا تظل هذه الدولة العضو في الأمم المتحدة معرضة للتلاشي أو التفسخ إذا لم يلتزم الصرب باحترام وحدة البوسنة وترابها.

رابعا: اللجوء الى تطبيق تدابير الأمن الجماعي إذا اقتضى الأمر لمساندة العملية التفاوضية حتى يتم وضع خطة التسوية الاقليمية موضع التنفيذ.

خامسا: وجوب عقاب مجرمي الحرب على ما أقترفوه من جرائم التطهير العرقي، وإلا يصبح الحديث عن حقوق الإنسان في العالم ضربا من الهزل ولا تؤخذ المطالبة بها في أي مكان من العالم بأية جدية أو احترام.

هذا ولا يفوتني - ونحن بصدد الموقف في البوسنة - أن أشيد بالجهد الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للحماية، وأن أحيي بينهم أبناء بلادي وهم يضطلعون جميعا بمهامهم بشجاعة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، كما أؤكد أهمية استمرار الأمم المتحدة في ممارسة مهام التفويض فيما يتعلق بالقوات التي سوف يناط بها تنفيذ ما يتفق عليه، وللفترة اللازمة لإعداد جيش البوسنة والهرسك ليتمكن من الدفاع عن سلامة أراضي دولته واستقلالها وسيادتها.

جاء تخصيص المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشق رفيع المستوى من دورته الأخيرة لبحث مشكلات التنمية في افريقيا برهانا على عمق التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه القارة وتحريكا لدور الأمم المتحدة إزاءها، ومن ثم تبرز ضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية الى المساعدة في إعادة هيكلة اقتصاديات الدول الافريقية وتنويع صادراتها مع تقوية التكامل والاندماج الاقليمي بين دول القارة، خاصة وقد دخلت معاهدة أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية حيز النفاذ.

وكان إدراكنا في مصر لخطورة وعمق هذه التحديات وضرورة السعي العاجل لمواجهتها وراء دعوتنا لعقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في آذار/مارس الماضي الذي أصدر خطة عمل القاهرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بافريقيا.

إن نظرة عابرة الى مجمل الأوضاع في افريقيا توضح مدى الحاجة الى تحقيق مناخ من السلام والاستقرار الأمر الذي يستدعي قيام الأمم المتحدة بزيادة إسهامها - بالتنسيق والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية - لتهيئة مثل هذا المناخ. ومن هنا تأتي أهمية الجهود التي تبذلها الدول الافريقية لدعم وتطوير آلية المنظمة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، وهي الجهود التي تستوجب الدعم المالي والفني من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

أقول هذا والتوتر لا يزال سائدا في أماكن عديدة من افريقيا وبخاصة في رواندا وبوروندي - وهم أشقاء وشركاء لنا في مياه النيل - على نحو يهدد استقرار وأمن منطقة واسعة من افريقيا، ويتطلب إيجاد حلول تمكن الجميع من التعايش في مجتمع واحد يقوم على العدالة والمساواة. ولذا ترى مصر أن المؤتمر الاقليمي المقترح لدول منطقة البحيرات العظمى لا بد وأن يضطلع برسم سياسات إقليمية لإيجاد حلول لمشكلات دول الاقليم من منظور جماعي يتناول قضايا اللاجئين والصراعات العرقية وغيرها. واذا كانت مسؤولية إيجاد حلول لهذه القضايا تقع أساسا على عاتق دول المنطقة التي يجب عليها ترسيخ روح الاعتدال والتسامح وصولا الى المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي المنشودين، إلا أن الأمم المتحدة مدعوة لدعم الجهود المبذولة في هذا الإطار تأكيدا لما أكده الأمين العام في أكثر من مناسبة من اهتمام المنظمة بكافة مناطق العالم وتعاملها مع كافة القضايا على قدم المساواة.

وفي الصومال، تأمل مصر أن يتمسك الجميع بالقيم الافريقية وبتحكيم العقل والمنطق حرصا على مصلحة الشعب الصومالي ولإخراجه من محنته القاسية.

إن هذا الاستعراض لبؤر التوتر ومواطن الأزمات في افريقيا لا يجب أن يطمس أهمية التطورات الايجابية التي شهدتها القارة خلال العامين الماضيين سواء في جنوب افريقيا وموزامبيق أو في أنغولا ومؤخرا في ليبريا وهو ما يشيع الأمل في نفوسنا. أنها بالفعل إنجازات هامة تحققت حين حسنت النوايا وساعد على تحقيقها الدور الفعال الذي لعبته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. ونأمل أن تلتزم كافة الأطراف خاصة في أنغولا وفي ليبريا بما تم التوصل اليه من اتفاقات لإرساء السلم وإعادة الحياة الطبيعية في هذه الدول الشقيقة.

وعن المجال الاقتصادي الدولي استأذنكم في القول بأنه بالرغم من مسؤولية تحقيق التنمية والنهوض بالأداء الاقتصادي تقع بصفة أساسية على عاتق الدولة المعنية ذاتها، فإننا نؤمن بأن تضامن المجتمع الدولي - عن طريق توفير المناخ الاقتصادي المواتي ومد يون العون - عنصر بالغ الأهمية لتحقيق الهدف المنشود. إن التهميش المتزايد لدور الدول النامية على المسرح الاقتصادي الدولي ينذر بخلق خطوط مواجهة جديدة بين الشمال والجنوب تحكمها اعتبارات ومعايير اقتصادية وتنموية قد تؤثر سلبا على استتباب الاستقرار. إننا نرحب كل الترحيب بما طرحه الأمين العام من أفكار في "خطة للتنمية" ونأمل أن تؤدي المداولات بشأنها الى نتائج تسهم في تصحيح الاختلالات القائمة بشكل فعال.

إن الحاجة الى صياغة سياسات وحلول لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية تساعد على خلق مناخ يوفر مزيدا من تكافؤ الفرص بين الشعوب والأمم، ويستغل الطاقات الكامنة في أرجاء العالم ويمهد الطريق لتحقيق تنمية شاملة متوازنة على مشارف القرن الحادي والعشرين تعد من الأولويات التي يجب أن نتعامل معها بقدر من الشجاعة والقدرة على الابتكار.

إن تحرير التجارة الدولية، رغم كونه أمرا ضروريا للنمو الاقتصادي، يحتاج الى الترشيد في ظل الاختلالات الهيكلية القائمة، والفجوة الهائلة والمتنامية باطراد بين الدول المتقدمة والنامية. كما أن الانتقائية التي تتبعها بعض الدول المتقدمة في تحرير تجارتها بالاضافة الى الاجراءات الحمائية المستترة وراء اعتبارات حماية البيئة أو حقوق الانسان أو غيرها إنما تتعارض وروح الدعوة لتحرير التجارة الدولية، ومن شأنها تكريس الاختلالات القائمة وزيادتها.

إننا نرحب ببدء منظمة التجارة الدولية أعمالها، ونأمل أن يكون تصحيح هذه الاختلالات أحد أهم شواغلها في المرحلة القادمة، كما أننا نؤكد ضرورة استمرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في أداء دوره، باعتباره المحفل التفاوضي الدولي المؤهل لبناء توافق الآراء حول القضايا التي

تحدد العلاقة بين حرية التجارة والتنمية، كما أنه مصدر قيم يمد الدول النامية بالمساعدات الفنية وبالمعلومات عن الاقتصاد الدولي.

إن المتغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية تتطلب مراجعة واسعة لدور وإمكانيات وهياكل مؤسسات التمويل الدولية بما يسمح يتجاوب هذه المؤسسات مع تلك المتغيرات ومع احتياجات التنمية الشاملة بحيث تعكس روح الديمقراطية والاصلاح.

لا شك أن ظاهرة الارهاب باتت تؤرق شعوبا كثيرة ضاقت ذرعا بأعمال إجرامية تستهدف ترويع المجتمعات وتصدير الإرهاب من جانب دول ارتضت لنفسها أن تكون وكرا للتطرف، وقاعدة ينطلق منها القتلة والارهابيون، ومأوى لهم، تتيح لهم الملاذ وتقدم لهم العون.

أود في هذا السياق أن أشير الى أن الأحداث قد أثبتت عدم ارتباط ظاهرة الارهاب بمنطقة جغرافية بعينها، أو بثقافة أو ديانة دون غيرها. ولذلك فإنه ليس من الحكمة أن ينزلق البعض الى محاولة إظهار الاسلام باعتباره مرادفا للتطرف. وأنه لمن الظلم الفادح أن يتغاضى البعض عن التفرقة بين الاسلام كعقيدة سمحاء سامية تعلي قدر الانسان، وبين إرهاب وتطرف جماعات ضالة ومنحرفة تتخفى تحت عباءة الدين الاسلامي الحنيف.

لقد بات لزاما علينا أن نتكاتف جميعا لوضع الاعلان الخاص بمكافحة الارهاب الدولي موضع التنفيذ، لنغلق أبواب المأوى في وجه من تلطخت أياديهم بدماء الأبرياء، ونطور نظاما قانونيا محكما يكفل ملاحقة المسؤولين عن أعمال الارهاب وتسليمهم لمحاكمتهم ومحاسبتهم.

في الختام أود أن أشيد بالدور البارز والجهود المخلصة للأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالى لتحديث عمل المنظمة وتأكيد فعاليتها حتى تساير تطورات العصر وتتواصل مع طموحات الشعوب في الأمن والتنمية والعدالة والمساواة. وأنه لمن دواعي فخرنا في مصر أن يكون أحد أبرز أبنائنا على رأس الأمم المتحدة في مرحلة فاصلة من تاريخها وحقبة حاسمة من تاريخ البشرية.

إننا وبعد مضي نصف قرن على قيام الأمم المتحدة ما زالنا بعيدين عن تحقيق الأهداف النبيلة والمقاصد السامية التي توخاها واضعو ميثاقها. وعلينا - ونحن على أعتاب قرن جديد وألفية جديدة - أن ندعم الأمم المتحدة ونعزز من قدراتها، حتى يمكننا أن نستشرف المستقبل بثقة وبصيرة، وبالكثير من الأمل والتطلع لغد أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عمر مصطفى منتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية.

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): إنه لمن دواعي سروري أن أعبر لكم عن التهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة الخمسين للجمعية العامة، واختياركم بالإجماع لتولي هذا المنصب الرفيع يعبر عن مدى تقدير المجموعة الدولية لبلدكم واحترامها لشخصكم واعترافا منها بقدرتكم وكفاءتكم. لقد أظهر السيد أمارا إيسي رئيس الدورة السابقة لهذه الجمعية إخلاصا متفانيا وكفاءة عالية، فليتقبل منا أسمى عبارات التقدير لما بذله من جهود ولما أظهره من مهارة.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعبر عن مدى تقدير وفد بلادي للأمين العام لمنظمتنا الدكتور بطرس بطرس غالى لما يقوم به من جهود متواصلة للرقي بالأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها، ومن خلال تقديمه لملحق "خطة للسلام"، عبر مرة أخرى عن مدى روح المبادرة والسعي الى رفع مستوى الأمم المتحدة الى عالم اليوم المليء بالتعقيدات والتحديات.

يتزامن انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة مع حلول مناسبة هامة. فبعد أيام قليلة سيبدأ الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لميلاد الأمم المتحدة التي أنشئت لكي تنقذ البشرية من آلام وآثار حربين عالميتين، وهذه المناسبة التاريخية التي تنهي فترة مضت بتداعياتها تتيح لنا - عند الاحتفال الرسمي - الفرصة لتتبع مسيرة المنظمة خلال العقود الخمسة الماضية، وتقييم أدائها، والبحث عن السبل التي تكفل تجاوز السلبيات التي حرمت المنظمة من تحقيق أهدافها، واقتراح النهج التي تنهض بالأمم المتحدة وجعلها قادرة على مواجهة التحديات المقبلة، وإقامة عالم أفضل قائم على مبادئ الميثاق والقيم والتطلعات المشتركة لكل الأمم.

في العام الماضي شهد الوضع الدولي تطورات مشجعة. فقد تواصلت الجهود سعيا الى تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل للحد من تدهور البيئة، ومكافحة ظواهر الفقر والارهاب والمخدرات، وقد حسم النزاع في موزامبيق بالوسائل السلمية، وتوطدت أسس السلم في منطقة أمريكا الوسطى. وهذه الأحداث والاتجاهات مفعمة بالأمل، لكن لا يجب أن تغمرنا بالفرحة الكاملة، فالحروب الأهلية والصراعات الاقليمية لا تزال تعصف بالأمن والاستقرار في مناطق كثيرة من العالم. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة هناك تحديات أخرى كثيرة وسأتطرق اليها ولكن قبل ذلك أرجو أن تسمح لي هذه الجمعية الموقرة بأن أتناول مسألة أخرى ليست في منأى عن إفرازات الوضع الدولي الراهن وتطبيقاته على الدول الصغيرة خاصة عندما تنتهج سياسات ومواقف مستقلة، وأشير هنا الى الخلاف بين بلادي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن حادثة طائرة البانام وطائرة UTA. هذا الخلاف الذي ما كان له أن يستمر كل هذه المدة لو اتبعت النهج الصحيحة لحله ولو تمت الاستجابة لدعوة الحوار والتفاوض من أجل تسويته.

على مدى عدة سنوات وفي سرية تامة وبعيدة عن الأنظار، تولت جهات يقال إنها مستقلة التحقيق في الحادثتين، وبمفاجأة لم يتوقعها أحد ودون تقديم أية أدلة أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن الحادث الذي تعرضت له طائرة البانام، هو من تدبير اثنين من المواطنين الليبيين، وفي نفس الوقت أعلنت فرنسا أن القرائن تحمل كثيرا من الليبيين مسؤولية الاعتداء على طائرة UTA، ورغم أن مشيعي هذه الاتهامات لم يقدموا أية وثيقة أو شهادة أو واقعة تثبت ما يدعون. فإن الجماهيرية العربية الليبية بمجرد إعلامها بهذه الاتهامات، أعلنت بأنها على استعداد للتعاون للكشف عن الحقائق المتصلة بالحادثتين، ولا أود أن أكرر ما اتخذناه من اجراءات في ذلك الصدد، فقد ذكرت ذلك بالتفصيل في الدورتين السابقتين لهذه الجمعية، كما أن مواقفنا ومبادراتنا في ذلك الشأن أخطرت بها كافة الدول الأعضاء من خلال وثائق رسمية. ولكنني أود أن أذكر وباختصار بأن بلادي أدانت الإرهاب بكافة أشكاله، وأعلنت التزامها بتنفيذ أية إجراءات يقررها المجتمع الدولي لمكافحته، كما تعاونت مع حكومة المملكة المتحدة، والمسؤولون البريطانيون أنفسهم عبروا عن رضاهم عما أبدته ليبيا من استجابة. وقد بدأت الاتصالات ولا تزال جارية مع السلطات الفرنسية للكشف عن الملابسات المحيطة بتحطيم الطائرة الفرنسية. وقد بذلت بلادي جهودا غير عادية للبحث عن حل ممكن لمسألة الشخصين المشتبه في أن لهما علاقة بحادثة الطائرة الأمريكية، وباشرت الجهات القضائية الليبية التحقيق معهما، ولكنها اضطرت الى تعليق التحقيق بسبب رفض السلطات البريطانية والأمريكية تقديم ما لديها من أوراق ووثائق. ورغم أن أمر محاكمة الشخصين محسوم أصلا بموجب اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ التي تمنح ليبيا حق محاكمتهما، فإن رفض بريطانيا والولايات المتحدة إحترام هذه الاتفاقية، وهما طرفان فيها، دفع ليبيا للبحث عن حلول أخرى لاجراء المحاكمة وقد تقدمت في هذا الصدد بمقترحات عديدة منها اللجوء الى محكمة العدل الدولية، أو أن يمثل المشتبه فيهما أمام محكمة يتم الاتفاق على مكانها.

لقد أعلنت الحكومتان الأمريكية والبريطانية بأن أدلة اتهاماتهما بنيت على وقائع محددة ومعلومات مؤكدة، ولكن ما كشف خلال الثلاث سنوات الماضية بيَّن حقائق تدحض ما ادعيتاه، فبالاضافة الى ما ذكره المواطن الفلسطيني "يوسف شعبان" أمام المحاكم اللبنانية، وما صرح به مدير شركة الالكترونيات السويسرية الذي ينسف أهم أساس بني عليه اتهام المواطنين الليبيين، فقد نشر في كتاب بعنوان "اقتفاء أثر الأخطبوط"، معلومات كلها تشير بأصابع الاتهام الى جهات أخرى، ورغم كل ذلك فقد استمرت ليبيا في تعاونها لاستجلاء كافة ملابسات حادثة طائرة البانام. ومن هذا المنطلق قبلت اقتراح جامعة الدول العربية لمحاكمة المشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون الاسكتلندي وبمقر محكمة العدل الدولية بلاهاي.

إن ما سبق الكشف عنه بشأن خفايا وأبعاد حادثة لوكربي تم التأكيد عليه في الآونة الأخيرة ومن ذلك ما جاء في شريط (لعبة مالطة المزدوجة) وما ورد في كتاب The Lockerbie Cover Up لمؤلفه WILLIAM CHASEY وكتاب Libya: the Struggle For Survival، لمؤلفه SIMMONS إضافة الى ما نشر في صحف عديدة ومنها ما جاء في صحيفة الجارديان في عددها الصادر يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وجميع هذه المطبوعات تنفي التهم الموجهة الى الشخصين الليبيين

وتقدم أدلة على أن الحادثة دبرتها أجهزة محترفة لتغطية أنشطة مشبوهة. ورغم ذلك فإن ليبيا التي أعلنت منذ البداية حرصها على إظهار حقيقة الحادثة لم تتراجع عما سبق وأن قبلت به، وهو ما يؤكد مرة أخرى بأن الجماهيرية لا تعترض على مثول المشتبه فيهما أمام المحاكمة. وكل ما تريده هو أن تضمن لمواطنيها المشتبه فيهما محاكمة محايدة، وعادلة، ونزيهة، وبعيدة عن أية مؤثرات عاطفية وإعلامية، وتتوفر فيها كافة الضمانات التي تتفق مع قواعد القانون الدولي الذي دللت ليبيا على تمسكها به وتطبيقها لأحكامه، ومحكمة العدل الدولية تشهد على ذلك في حالات ثلاث الأخيرة منها حكم المحكمة بشأن الخلاف الترابي بين الجماهيرية وتشاد، ورغم أن هذا الحكم جاء ضد مطالبنا، فإن ليبيا التزاما منها بالقانون الدولي قبلت بما قضت به المحكمة وقامت بتنفيذه بروح بناءة وهو ما يؤكد مدى احترامها للشرعية الدولية الشيء الذي تتشدق به أحد الدول الكبرى ولا تلتزم بتطبيقه بل ترفض حتى الاحتكام أمام محكمة العدل الدولية إيمانا من تلك الدولة بقانون القوة لا بقوة القانون.

من الواضح أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية لا ترغبان في إظهار حقيقة مدبري حادثة لوكربي المؤلمة، وقد اتضح بجلاء أن إقحام ليبيا في هذه الحادثة هو أمر مدبر ويهدف إلى تحقيق أغراض معينة، وإلا ماذا يضير الحكومتين لو قبلتا أن يمتثل المشتبه في أن لهما علاقة بالحادث أمام قضاء دولة ثالثة، أو أمام محكمة العدل الدولية، وهو ما قبلت به الجماهيرية العربية الليبية وأيده أغلب أعضاء المجتمع الدولي ممثلا في منظماته الإقليمية وهي جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الافريقية، وحركة عدم الانحياز؟ وما يمنع الحكومتين من أن تطرقا سبل الحوار والتفاوض وهو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة؟ ولماذا يُمنع مجلس الأمن من تلبية النداءات والمناشدات المتكررة لما يزيد على ثلثي أعضاء الأمم المتحدة التي يفترض أن المجلس يعمل بالنيابة عنها؟ ولماذا التعامل بالمعايير المزدوجة تجاه الشرعية الدولية؟ وما هو تفسير إحدى الدول الكبرى التي تدعي الحرص على تلك الشرعية في الوقت الذي يوضح فيه سجلها أنها أكثر الدول استخفافا بإرادة المجتمع الدولي من خلال دعمها المتواصل لدولة وحمايتها من أي عقاب بسبب رفضها تنفيذ القرارات الدولية التي وصلت إلى ١٤٣ قرارا ومنها العشرات المعتمدة من قبل مجلس الأمن.

إن رفض الحكومتين الأمريكية والبريطانية لكل المقترحات الليبية والمبادرات الإقليمية يظهر أنهما تريدان استمرار هذه الأزمة لأطول فترة ممكنة، والدليل هو أنه كلما ازداد الترحيب بمواقف ليبيا وتوسع نطاق الدعوة لرفع العقوبات عن الشعب الليبي، تسارع الحكومتان بالتصدي لهذه المواقف بدعوى عدم استجابة ليبيا لقرارات المجلس، وبالتالي إبقاء شعبها رهينة عقوبات غير مبررة وكأن هذه الدول لم يكفها ما عاناه الشعب الليبي من متاعب وآلام على أيدي المستعمرين والفاشيين الذين أداروا على أرضه حربا قتلت وشردت مئات الآلاف من أبنائه، وبثوا في مزارعه وتحت بيوته الملايين من الألغام لا تزال بين الحين والآخر تنفجر في الأبرياء منهم، وتعرقل الجهود الليبية لمقاومة التصحر وحماية البيئة والتوسع في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل يبدو أن هذه الدول لم يكفها ما عاناه الشعب الليبي بما في ذلك ما تعرض له من أعمال إرهابية ومنها ما حدث في عام ١٩٧٣ عندما أسقطت الطائرات العسكرية الإسرائيلية وعن عمد طائرة ركاب مدنية ليبية، مما أسفر عن وفاة جميع ركابها وعددهم ١٠٨ أشخاص، وما حدث عام ١٩٨٦ عندما قامت المئات من المقاتلات الأمريكية بقصف المدن الليبية وسكانها نيام، وهو العدوان الذي راح ضحيته أناس كثيرون، ونجمت عنه خسائر مادية كبيرة، وثبت فيما بعد أن ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية سببا لهذا العدوان ليس له أي أساس من الصحة، والتعطش لمعاقبة الشعب الليبي تتضح أيضا عندما أصرت هذه الدول على منع قطع الغيار عن طائراته المدنية مما تسبب في عام ١٩٩٢ في تحطم إحدى تلك الطائرات ووفاة جميع ركابها وعددهم ١٥٧ شخصا.

هل الرغبة في أيجاد الحقيقة، أم الرغبة فعلا في التعطش إلى تصفية ثأر تحمله أمريكا للجماهيرية منذ هزيمة الأسطول الأمريكي في سنة ١٨٠٥؟ فأين الحقيقة؟ هل البحث عن الثأر من جانب دولة كبرى نحو دولة صغيرة، هذا الثأر الذي جاوز ١٥٠ سنة؟

لقد سعت الجماهيرية العربية الليبية إلى إيجاد حل سريع وعادل للخلاف بينها وبين فرنسا وبريطانيا

والولايات المتحدة الأمريكية، وكل ما طلبته هو أن تتم تسوية هذه المشكلة وفق مبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وقد طرقنا في هذا الصدد أبوابا كثيرة ولكن جهودنا وجهود غيرنا لحل الخلاف ورفع العقوبات جوبهت بالرفض المستمر. والأبعد من ذلك، فإن هناك تلويحا باتخاذ إجراءات أخرى من شأنها تشديد العقوبات علينا بحجة أن ليبيا لم تستجب لمطالب قرارات مجلس الأمن وهو قول يخالف الحقيقة وينطبق عليه فقط التلاعب بتفسيرات تلك القرارات. والآن وقد استعرضت أمام هذه الجمعية - وللمرة الرابعة - هذه الأزمة، وللحيلولة دون أية تداعيات أخرى ستترتب على استمرارها، فإننا نرى بأنه بات لزاما على هذه الجمعية الموقرة أن تتدخل، وتعمل وفق ما يخوله لها الميثاق من سلطات لكي تستجيب الدول الثلاث للنداءات المتكررة الداعية إلى حل عاجل لهذه المشكلة بشكل سلمي، ووفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وحث مجلس الأمن على إعادة النظر في قراراته بما يؤدي إلى رفع العقوبات. إن اللجوء إلى العقوبات ليس هو السبيل الملائم لحل الخلافات بين الدول، خاصة إذا ما تم فرض هذه العقوبات ظلما كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التي فرضت على الشعب الليبي، حيث جمدت بموجبها أمواله وتم بمقتضاها منع قطع الغيار عنه بما فيها المخصص لمحطات توليد الكهرباء وآلات تحلية مياه البحر، الأمر الذي عرقل جهود تنميته، وشل نشاط معظم قطاعاته الاقتصادية. والجانب الأخطر في آثار هذه العقوبات هو ما نجم عنها من خسائر مادية وبشرية بالغة ولا يسع المقام هنا لاستعراضها بالتفصيل. وقد عددنا ذلك في وثائق رسمية عديدة الأخيرة منها وثيقة الأمم المتحدة S/1995/474 في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ولكنني أكتفي بالإشارة إلى أن عدد المصابين في حوادث الطرق بلغ ٧٠٠ ١٢ مواطن توفي منهم ٨٧٠ ١ شخصا وظل الباقون يعانون من إصابات وعاهات مستديمة. ووصلت جملة الخسائر المادية إلى ما يزيد على عشرة بلايين دولار، والأبعد من ذلك فإن أذى العقوبات لم يقتصر على الشعب الليبي، بل طالت الآثار السلبية لهذه العقوبات البلدان المجاورة وشعوب المنطقة بأسرها. ولا بد لي من أن أكرر هنا بأنه كلما امتد أمر هذه العقوبات وطال بها الزمن، ارتفع عدد الموتى وكبرت المعاناة وتفاقمت الأضرار، وليس هناك من سبب يدعو للسكوت عن هذا الإجحاف واستمرار هذا الباطل. ولإعلامكم أقول إنه منذ يومين حدث حادث في الطريق ما بين طرابلس وتونس لوفد من مالطة توفى فيه ثلاثة أشخاص.

لقد سبق أن قلت إن الحالة السياسية الدولية شهدت مستجدات إيجابية جديدة، وبلادي ترحب بذلك، بيد أنه لابد من الاعتراف بأن تحديات السلم في العالم ما زالت كثيرة، والمجتمع الدولي مطالب بأن يعبئ إمكانياته للتصدي لهذه التحديات، إن استمرار تردي الأوضاع في الصومال وازدياد حدة التوتر في هذا البلد، يتطلبان توظيف جهود إقليمية أكثر لإقناع الزعماء الصوماليين بالقيام بالمزيد من الالتزامات السياسية والعمل على تحقيق السلم وإعادة الاستقرار الدائم في بلادهم، والسعي لتحقيق هدف جعل العالم أكثر أمنا واستقرارا يتطلب دعم جهود المصالحة الوطنية في أفغانستان، وتشجيع المساعي الرامية لإيجاد حل مرض لمشكلة قبرص، والعمل للتغلب على المشاكل في رواندا وبوروندي، وتسوية النزاع في أنغولا وليبريا، كما يستدعي وقف الانتكاسات المتكررة التي عانت منها جهود السلم في منطقة البلقان، وتجنيب شعب البوسنة والهرسك وبقية شعوب الاتحاد اليوغوسلافي السابق المزيد من الآلام والمعاناة. ولإعادة الاستقرار الدائم إلى منطقة الخليج، يجب احترام وحدة العراق وسلامة أراضيه ووقف التدخل في شؤونه الداخلية، كما يجب رفع العقوبات التي يعاني منها شعب العراق. وفي إطار الجهود لإقامة عالم ينعم بالسلام، لابد من عمل جاد لحل المشاكل في منطقة الشرق الأوسط، فمن غير المقبول أن يستمر الشعب الفلسطيني مشردا عن أرضه وينكل بمن بقي في دياره، وغالبية المجتمع الدولي التي ظلت تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على مدى العقود الأربعة الماضية، يجب أن تتخذ الإجراءات الحازمة للتصدي للممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وغيرهم من سكان الأراضي العربية المحتلة بالجولان وفي جنوب لبنان، وأن تفرض على الإسرائيليين إجراءات الردع اللازمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لاستمرارهم في تحدي الإرادة الدولية، إن الحقيقة التي ثبتت صحتها على مدار الزمن هي أن الاحتلال والسعي نحو التوسع كانا وما زالا الهدف الحقيقي للإسرائيليين، ومواقفهم وممارساتهم السابقة والحالية تؤكد على أنهم لا يريدون سلاما عادلا وشاملا، وأن انضمامهم إلى ما يطلق عليه العملية السلمية لا يعدو أن يكون ستارا يتخفون وراءه لتكريس احتلالهم وزيادة تفوقهم. وإن

الحل العادل والشامل والدائم للمشاكل في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بالتنازل عن إدارة الشؤون المحلية في منطقة غزة وأريحا، ولكن يتحقق بتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة وبالإعمال التام لكل حقوق الشعب الفلسطيني، وأولها عودته إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة في فلسطين عاصمتها القدس ويعيش فيها العرب واليهود على حد سواء، وليس هناك أي بديل لهذا الحل، فالحلول المطروحة حاليا ومهما قيل عن نتائجها، لن تصل بالقضية الفلسطينية لما يبتغيه أهلها ويرجوه المهتمون بها لأن هذه الحلول تفتقر إلى الواقعية وتتجاوز الحقائق التاريخية.

إن استمرار بقاء الأسلحة النووية وزيادة تكديس هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي، وعندما عقد في منتصف هذا العام مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان الأمل بأن يتمخض عن ذلك المؤتمر نتائج مرضية، ولكن ما حدث هو أن بعض الدول النووية مارست ضغوطا لم يسبق لها مثيل مكنتها من تمديد معاهدة منع الانتشار إلى ما لا نهاية، وقد أعلنت بلادي معارضتها لذلك التمديد، ومازلنا على قناعة بأن تمديدا على هذا النحو لن يخدم هدف نزع السلاح النووي. فمعاهدة منع الانتشار لم تتحقق عالميتها، وأوجه القصور العديدة في ذلك الصك لم تعالج على النحو المطلوب ومن وجهة نظرنا فإن تخليص العالم من الرعب النووي لن يتحقق بمكاسب تم نيلها بحيل وإجراءات غير معهودة، ولكن يتم من خلال تدابير جادة يتعين على الدول النووية الاضطلاع بها، وفي هذا السياق، لابد من التوقف عن سياسة جلب المواد النووية، ويجب على الدول النووية أن تلتزم بتاريخ محدد لبلوغ هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية، ويستوجب على هذه الدول أن تتوقف عن إجراء التجارب النووية والإسراع بإبرام معاهدة الحظر الشامل على هذه التجارب كما يتعين على الدول النووية أن تظهر الإرادة السياسية اللازمة لإبرام معاهدة فعالة لضمان أمن وسلامة الدول غير النووية. ومما يتطلب الإسراع بتصحيحه القيود غير المبررة لحصول الدول غير النووية على التقنية النووية للأغراض السلمية. وفوق كل ذلك فإنه لابد من إجراءات تكفل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وبلادي تولي لهذا الجانب أهمية قصوى، لأن المنطقة التي ننتمي إليها بها حالة اختلال أمني لأن الإسرائيليين يمتلكون قدرات نووية رهيبة تزيد على مائتي رأس نووي ولديهم منشآت نووية غير خاضعة للمراقبة الدولية الأمر الذي يشكل تهديدا لأمن وسلامة شعوب المنطقة، وهذا الوضع لا يمكن السكوت عنه أو القبول بتمديد معاهدة نووية في ظل استمراره، وإذا ما أريد التأييد الشامل للتمديد الأبدي لمعاهدة عدم الانتشار فلابد من العمل الدولي بتحقيق كل هذه المطالب التي تم التعبير عنها على نطاق واسع وكفالة أن ينضم الجميع على معاهدة منع الانتشار وفي مقدمة ذلك الإسرائيليون والقبول بوضع منشآتهم النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحديد جدول زمني لتفكيك وتدمير ما لديهم من مخزون نووي.

عند استعراض الحالة الاقتصادية الدولية تتجلى حقيقة أن التقدم الاقتصادي في معظم البلدان النامية، لا سيما في افريقيا، لايزال بطيئا وتنخره عوامل التقلب، واختلال التوازن والمؤشرات تعطي الانطباع بأن هذا الوضع مرشح للتفاقم ما لم تتخذ تدابير فعالة تعكس اتجاهه، والواقع أن المصاعب الاقتصادية في الدول النامية ليست ناجمة عن غياب التشريعات أو وضع الخطط، فأفريقيا على سبيل المثال اعتمدت خططا واستراتيجيات للنهوض بالتنمية وأبرمت معاهدة تهدف تحقيق التكامل، ولكن المشكلة تكمن في المعايير المجحفة التي ما زالت سائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يتطلب معالجته بطريقة واقعية وعلى نحو مسؤول ودون فرض شروط تتصل بمواقف سياسية. والمؤتمرات التي عقدت على مدى السنوات القليلة الماضية أوجدت فرصا جديدة بصدد النهوض بالحالة الاقتصادية والاجتماعية، ونحن نتطلع إلى أن يوفر توافق الآراء الذي تبلور خلال هذه المؤتمرات الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات التي تمخضت عنها وعن غيرها من المحافل الدولية، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والأمر الأكثر الحاحا هو ضرورة الإسراع بمعالجة الأسباب الخارجية للتردي الاقتصادي في الدول النامية المتمثلة في النزعة الحمائية المتزايدة، وتدهور شروط التبادل التجاري وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والقيود على نقل التقنية، وإلى جانب ذلك، فإنه من الضروري التصدي للممارسات الخاطئة في العلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في الإجراءات الاقتصادية القسرية مثل المقاطعة، وتجميد الأرصدة، ومصادرة الممتلكات،

ومنع قطع الغيار، التي تطبقها بعض الدول المتقدمة على عدد من الدول النامية، ومن بينها بلادي، لأن هذه الإجراءات لا تعيق فقط حركة النمو، وتتعارض أيضا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، والتوجه نحو إرساء نظام علاقات اقتصادية دولية يقوم على العدل والإنصاف، بل هي إخلال بمبادئ القانون الدولي، لأن دول الغرب المصنعة لقطع الغيار والمعدات الطبية ومعدات تحلية المياه وتوليد الكهرباء، أخلت بموجب هذه الإجراءات القسرية بالتزاماتها بموجب اتفاقيات التجارة الحرة، وهذا إنذار لأولئك الذين يتعاملون مع تلك الدول لأنه ليس هناك ما يضمن أن تطبق عليهم مثل هذه الإجراءات.

في العام السابق والعام الذي قبله، جرت مناقشات واسعة بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة وبرز من خلال هذه المناقشات ضرورة إعادة تقييم وتغيير إجراءات مجلس الأمن ومنهجية عمله ليتمكن من التصدي بطريقة عادلة وجادة للقضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وخلال اجتماعات الفريق العامل الذي أنشأته هذه الجمعية بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة .... أعلنت بلادي أنها تؤيد الدعوة لتعزيز سلطات الجمعية العامة بما في ذلك أن تتناول الجمعية مسائل الأمن والسلام في العالم بما يتفق مع نصوص الميثاق. وبلادي تجدد التأكيد على أن مسألة إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته يجب أن تكون جزءا من عملية إصلاح متكامل يتركز على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، والتوزيع الجغرافي العادل، وتحقق إضفاء الصبغة الديمقراطية على الإجراءات والأساليب المتبعة في مجلس الأمن، بما في ذلك عملية صنع القرار به. لقد كانت ليبيا سباقة في الدعوة لإلغاء العوامل المعيقة لأعمال مجلس الأمن، وعلى رأسها امتياز النقض. واليوم ومرة أخرى فإن بلادي تشعر بالارتياح لأن هذه الدعوة التي أطلقتها منذ عشرين سنة مضت أصبحت مع مرور الوقت تحظى بتأييد دول كثيرة، وهو ما يعبر عن قناعة هذه الدول بأن امتياز النقض لم يعد هناك ما يبرر الإبقاء عليه لأن ذلك يعتبر خرقا لأحد مبادئ الأمم المتحدة وهو مبدأ المساواة بين الدول وعرقلة لكل المساعي الرامية الى إضفاء الطابع الديمقراطي على عضوية وأعمال أجهزة الأمم المتحدة.

لقد لعبت بلادي منذ انضمامها الى الأمم المتحدة دورا نشطا، وساهمت في الإنجازات التي تفخر الأمم المتحدة بتحقيقها وستساهم فيما تسعى المنظمة الى القيام به في المستقبل. ومن هذا المنطلق شاركنا بنشاط في المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة أخيرا بشأن السكان والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان وشؤون المرأة، وهذه الروح التي توجه نشاطها على المستوى الدولي هي نفس الروح التي تحرك هذا النشاط على مستويات أخرى. ولهذا فقد شاركت ليبيا في كل الجهود الرامية الى توطيد بناء صرح اتحاد المغرب العربي، ونحن نفخر بأن هذا الاتحاد قطع خطوات متقدمة، واتخذ مبادرات جادة لخدمة شعوب هذا الاتحاد والمحافظة على مكتسباتها. وليبيا تعمل بنفس العزيمة لتحقيق الإجراءات الناجعة والكفيلة بتعزيز التعاون ودعم عوامل الثقة والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والقضاء على أسباب التوتر فيه، بما في ذلك السعي لغلق القواعد العسكرية الأجنبية في هذه المنطقة، وسحب الأساطيل العسكرية من مياهها. وانطلاقا من مواقفها المبدئية، فقد كانت ليبيا دائما في مقدمة المدافعين عن طموحات الشعوب، سواء تعلق الأمر بتصفية الاستعمار، أو حماية وصون حقوق الانسان، أو ترسيخ مبادئ العدل والإنصاف في العلاقات الدولية. كما سعت الى حل عدد من الخلافات الإقليمية بالوسائل السلمية، وقامت في هذا الصدد بوساطات عديدة منها، على سبيل المثال، المساعدة لحل المشاكل في جنوب الفلبين، والحيلولة دون تفاقم الخلاف بين السودان وأوغندا، وبين نيجيريا والكاميرون، وكذلك بين اليونان وتركيا، كما ساعدت في الجهود الرامية الى وقف تطور النزاع بين الهند وباكستان وسعت الى تطويق الأحداث في شمال النيجر ومالي. وفي هذه الدورة بالذات فإن الجماهيرية العربية الليبية تشعر بالاعتزاز لأن هذه المواقف كان لها صداها الواسع وتجسد في الثقة التي وضعتها فيها الدول العربية ومجموعة الدول الافريقية لترشحها بالإجماع لعضوية مجلس الأمن للعامين القادمين، وبلادي إذ تثمن عاليا هذا الموقف العربي والافريقي، فإننا نعرب مقدما عن شكرنا لكل الدول التي ستؤيد ترشيحنا لهذا المنصب، ونؤكد للجميع أن ليبيا سوف تدعم كل الجهود الرامية الى تحقيق غايات الأمم المتحدة، وستعمل، بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن وبقية أعضاء المنظمة، على تعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين والتكاتف في مواجهة المخاطر التي تهددهما.

لقد قلت في مستهل هذا البيان إن هذه الدورة للجمعية العامة تكتسي أهمية خاصة، وهذا نابع من تقديرنا بأن المناسبة التاريخية التي تعقد في خضمها هذه الدورة، وهي الاحتفال باليوبيل الذهبي لميلاد الأمم المتحدة، توفر فرصة ينبغي انتهازها لتحقيق السلم والأمن والرخاء للإنسانية. ومن وجهة نظرنا، فإن نقطة البدء في هذا الاتجاه هي العمل بجد لإقامة صرح نظام دولي جديد، وهذا النظام يجب ألا يقام وفقا لرغبات القلة الذين يسعون الى فرض هيمنتهم على تقرير مصير العالم وتجسيد مناهجهم في تناول العلاقات الدولية، ولكن النظام الجديد الذي نرتضيه يجب أن يقام على أساس التطلعات المشتركة للجميع، نظام تحقق فيه المساواة الكاملة بين كافة الدول، ويضمن احترام الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحرة لكل الشعوب، نظام يحمي ويعزز حقوق الإنسان، نظام يهيئ الظروف الملائمة لتسوية المنازعات والصراعات وحل الخلافات بين الدول بالطرق والوسائل السلمية، نظام يوفر الأمن والاستقرار وتتاح فيه الفرص لجميع الأمم للتطلع الى الأمام والتفاؤل في المستقبل، نظام دولي جديد يجسد المعاني السامية التي جاءت في الميثاق، وهي العمل جماعيا لإنقاذ البشرية من ويلات الحروب وتحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي والدفع بالرقي قدما بمستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لقطر، سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني.

الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، يسعدني في مستهل كلمتي هذه أن أهنئ سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على اختياره رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاريخية الخمسين، مما يعبر عن تقدير الدول الأعضاء لبلده الصديق، وثقتهم في كفاءته السياسية ومهارته الدبلوماسية اللتين ستسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة الهامة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن تقدير وفد بلادي وتقديري الشخصي لسلفه الرئيس السفير أمارا إيسي على ما أظهره من قدرات فائقة في توجيه أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أعبر عن ثقة دولة قطر بسعادة الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالى وتقديرها له على ما يبذله من جهد في خدمة المنظمة الدولية والعمل الدائب على تحقيق المبادئ السامية للأمم المتحدة، وتعزيز دورها الرامي لصنع وحفظ السلام العالمي.

كما يسعدني أن أتقدم بالتهنئة الى الدول التي انضمت الى المنظمة الدولية وأن أعرب عن تطلعنا لمشاركتها الفعالة والبناءة في أنشطة الأمم المتحدة والدفاع عن مبادئها.

تنعقد الدورة الخمسون في منعطف تاريخي يتسم بطابع التعقيد والاختلاط الشديد في معطيات ومفاهيم العلاقات الدولية التي تسود عالم اليوم، تلك التي تشكل بأنماطها المختلفة واضطرابات مسارات انتقالها عقبات ومصاعب جساما للنظام العالمي المنشود، تمثلت فيما نشاهده من انبعاث النزاعات العرقية والعنصرية المتطرفة، التي يهدد اشتدادها واستمرارها أسس المجتمع الدولي المبني على دعائم التسامح الانساني ومبادئ وقيم الأمم المتحدة، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لمواجهة تلك النزاعات المتطرفة وتطويق آثارها وأخطارها المحدقة بالمجتمع الدولي.

إننا مع تقديرنا لجهود منظمتنا الدولية فيما قامت به تجاه أحداث العالم المريرة المتمثلة في الصومال ورواندا وبروندي والبوسنة والهرسك، فإننا ندرك مقدار الصعوبات التي تعترض جهود منظمتنا في إيجاد الحلول المتوخاة لتلك المشاكل.

تولى الرئاسة نائب الرسيس السيد بيبولسونغرام (تايلند).

وبالرغم من هذا كله فإنه لمن الواضح أن مجلس الأمن بما أصدره من قرارات ذات صلة بحل تلك المشاكل قد اصطدم بعقبات أعاقت الوصول الى الحلول المرتجاة لها. وأثر استمرار تلك العوائق على مصداقية الأمم المتحدة ومكانتها مما جعلها تواجه أول اختبار حقيقي لها في فترة ما بعد الحرب الباردة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا يؤكد الحاجة الماسة

العاجلة الى مواصلة الجهود التي تتبلور من خاصية هذه الدورة الخمسين الى إدخال إصلاحات جوهرية في الأمم المتحدة بقصد زيادة فعاليتها وتعزيز مكانتها.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة هدف منشود نتطلع إليه، وإن بلادي تعلق آمالا كبيرة على تحقيق ذلك الهدف الذي سيزيد من فاعلية منظمتنا الدولية ويعزز من مكانتها ودورها المتميز المنشود.

وإننا لندرك أن العوائق التي تعترض مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي الذي حمله الميثاق التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، هي التي كونت أسس الدعوة الى أن يكون إصلاح المجلس في مقدمة أهداف الإصلاح المطلوب والمتوخى للأمم المتحدة. وإن دولة قطر تولي اهتماما كبيرا للجهود الرامية الى إصلاح مجلس الأمن - الإصلاح الذي يؤدي الى زيادة عدد أعضائه بحيث يتناسب مع الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة، مع مراعاة زيادة عدد الدول الدائمة العضوية مما يساعد على إبراز التمثيل المتوازن بين الدول.

إن التوازن بين الزيادة المطلوبة في عدد أعضائه والفعالية اللازمة هو التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي وهو يعمل على إعادة إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيل مجلس الأمن. ومع زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن تقوم الحاجة أيضا الى الإسراع في إصلاح أسلوب عمل المجلس وإجراءاته. ويقتضي هذا إعادة النظر في استخدام حق النقض (الفيتو) بوضع ضوابط لاستخدامه. إذ رأينا كيف استخدم الفيتو في بعض الأحيان ضد مصلحة المجتمع الدولي ولصالح دول معينة.

إن دولة قطر انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن تحقيق السلام العالمي على الوجه الأكمل والأشمل لا يمكن أن يكون إلا بنزع الأسلحة والحد من سباق التسلح، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، فإن التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل هو من أهم أسس السلم والأمن الدوليين. وقد رحبت دولة قطر باتفاقية حظر انتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية، كما أيدت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي رأينا فإن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى لن يأتي بالثمار المأمولة منها إلا إذا تحقق للمعاهدة الانضمام العالمي الشامل. ونحن نأمل أن تقوم الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة بالانضمام اليها.

وإن دولة قطر لا تزال تؤكد على ضرورة انضمام اسرائيل الى المعاهدة ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة أساسية لتنفيذ قرار المؤتمر بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، مما يسهم في تحقيق الأمن المتساوي والمتوازن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم.

منذ أن تولى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر مقاليد الحكم في البلاد، حرص على تأكيد تمسك دولة قطر بالتزاماتها الدولية والإقليمية، والعمل من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية لدعم الأمن والسلم الدوليين. ودولة قطر، مشاركة منها لشقيقاتها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ماضية على طريق تحقيق الأهداف والغايات السامية التي تعكس طموحات وتطلعات أبناء دول الخليج في الأمن والاستقرار والتعاون والرخاء.

إن أمن منطقة الخليج هو من الشواغل الرئيسية لشعوبه، إذ شهدت حربين كبريين قدمت فيهما هذه الشعوب تضحيات جلى. وقد انعكست هذه التضحيات في شكل أعباء مالية لا تزال تعاني منها، في الوقت الذي كانت فيه دولها تمر بمرحلة التنمية والتحديث. ونحن عازمون على تخطي الآثار السلبية لهاتين الحربين، والعمل على تجنيب المنطقة نزاعا جديدا. وإن دولة قطر تبذل جهدا إيجابيا في هذا السبيل بإقامة علاقات طيبة مع جميع دول المنطقة قائمة على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الشرعية الدولية وحل المشاكل العالقة بينها بالطرق السلمية من خلال الحوار والوساطة أو الاحتكام الى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية.

وانطلاقا من هذا المبدأ فإن دولة قطر تؤيد حل الخلاف القائم حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الايرانية بهذا الاسلوب.

وبالنسبة للوضع في العراق، فإن موقفنا الثابت هو ضرورة الحفاظ على وحدته وسلامته الإقليمية ووجوب التزامه بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإن اعتراف العراق بسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها وحدودها الدولية وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) يعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي من شأنه أن يعجل من رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق آخذين في الاعتبار وجود نقص حاد في المواد الأساسية الغذائية والطبية.

إن دولة قطر، انطلاقا من التوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، دأبت بحرص شديد على المشاركة بكل امكاناتها المادية والبشرية في القضايا المصيرية لمنطقتنا الخليجية وقضايا أمتنا العربية والإسلامية. ولهذا فهي تدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما فيه خير ومصلحة دوله وشعوبه، وهي ترنو الى استتباب الأمن في منطقتنا وتحقيق الاستقرار فيها، الذي هو جزء من الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وللعمل على تحقيق تلك الغاية، فإن دولة قطر دأبت على مواصلة الجهود الخيرة وبذل المساعي المخلصة في سبيل تنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة لتعزيز أركان التضامن العربي الذي سيمكن أمتنا العربية من استئناف دورها المميز في التاريخ والحضارة.

واستلهاما من هذه الأماني القومية رحبت دولة قطر بمسيرة السلام، وهي تساهم في انجاحها وتؤيد كل ما حققته تلك المسيرة من خطوات نحو إحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان وجنوب لبنان، وفي مقدمتها القدس الشريف، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

وترحب دولة قطر باتفاقية توسيع الحكم الذاتي بين الفلسطينيين والاسرائيليين التي تم التوقيع عليها في واشنطن يوم الخميس الماضي، وتأمل أن تفتح هذه الاتفاقية الآفاق نحو الاستقرار والأمن في المنطقة وأن تكون خطوة مهمة على طريق التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي الموقع بين الطرفين في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وتعبر دولة قطر عن قلقها البالغ إزاء البطء في مسار المفاوضات الثنائية السورية - الاسرائيلية. ونحن نتطلع الى تحقيق تقدم جوهري في هذا المسار لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربي السوري، كما نتطلع الى تحقيق تقدم ملموس على المسار اللبناني الاسرائيلي لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني الذي عانى الكثير من صنوف القهر والعدوان. وإننا نرنو الى تحقيق ذلك السلام العادل الشامل على أساس صيغة مدريد وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ومن هذا المنطلق ندعو الجمعية العامة في دورتنا هذه الى التأكيد على كافة القرارات السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط لتحقيق الغاية المنشودة في إقرار السلام الشامل والعادل. ونؤكد هنا مرة أخرى ما عبرت عنه دولة قطر على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية من تضامنها مع شعب البوسنة والهرسك، وقلقها بوجه خاص من استمرار إراقة الدماء في البوسنة والهرسك، بعد أن دخلت الحرب عامها الرابع. ولقد استنكرنا، مع معظم بلدان العالم، ما ترتكبه القوات الصربية على مرأى ومسمع من العالم أجمع من ممارسات وحشية وسياسات تطهير عرقي تتنافى مع أبسط الحقوق الإنسانية والمواثيق الدولية. ونرحب بالإجراءات العسكرية التي قامت بها قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة لوضع حد للاعتداءات الصربية، مع أملنا بأن تستمر هذه الإجراءات الرادعة لوقف هذا العدوان الغاشم، واتخاذ موقف حازم غير متردد من قبل المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة والدول الكبرى ذات الدور الفعال، لتوفير الحماية لشعب البوسنة والهرسك مع رفع حظر السلاح عنه فورا لتمكينه من الدفاع عن نفسه وصيانة استقلال بلاده وفق ميثاق الأمم المتحدة ضد البربية الصربية التي امتدت حتى إلى المناطق الآمنة. وتؤيد دولة قطر موقف لجنة الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن البوسنة والهرسك، بإعلانها عدم قانونية حظر الأسلحة ضد جمهورية البوسنة والهرسك، ودعم الشعب المسلم الشقيق في البوسنة والهرسك.

وإننا الآن في مرحلة حاسمة من النزاع في يوغوسلافيا السابقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على أن ينجلي الموقف عن سلام عادل يحقق لجمهورية البوسنة والهرسك سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وتمكينها من بناء أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جديد.

كما نتطلع إلى أن يلاقي مجرمو الحرب من الصرب، أيا كانت مكانتهم، جزاءهم الحق بواسطة المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت لهذا الغرض، ليكون ذلك مثالا رادعا لكل الغلاة من المجرمين أعداء الإنسانية، في أن ينالهم القصاص اللازم.

إن دولة قطر على قناعة كاملة بأن الطريق إلى السلم والطريق إلى التنمية طريق واحد، وأن ضرورة التنمية الملحة لدى المجتمع الدولي مماثلة لضرورة السلم. فليس من الممكن التوصل إلى تنمية مستمرة دون سلم، كما أنه لا يمكن تحقيق سلم حقيقي بدون تنمية. ولذلك فنحن نرى بأن من مقدمة أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التركيز على التنمية، وخاصة في البلدان النامية، باعتبار أن التنمية المستدامة على المدى الطويل هي عنصر أساسي للسلم الحقيقي، وأن الالتزام بالتنمية من جميع نواحيها هو حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد الذي نتطلع إليه جميعا، وهو نظام يقوم على مفهوم جديد للاقتصاد العالمي؛ فهو اقتصاد يقوم على التكامل والتكافل. وقد بدأ المجتمع الدولي يسير في هذا الاتجاه باتفاق مجموعة غات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على مبدأ تحرير وتوسيع التجارة الدولية. وتأكيدا على ذلك فقد نوه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بأهمية التجمعات الاقتصادية بالنسبة لدولة قطر، موضحا بأن قطر، رغم صغر حجمها، تقوم بالعمل لبلورة كيفية التعامل مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة، وإيجاد مكانة مناسبة لها بين الدول. كما أنها ستعمل على تطوير وسائلها وإمكاناتها للوصول إلى تلك الغاية.

ويمكننا في هذا المجال أن نبين أن أهدافنا الاقتصادية في دولة قطر تتمثل في تنمية ثرواتنا الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتوسيع قاعدتنا الصناعية عن طريق دعم وتطوير الصناعات القائمة، وإقامة صناعات جديدة تعتمد أساسا على مواردنا الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في كافة المجالات، وإتاحة الفرص لرأس المال الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، والتركيز على مشروعات البنية الأساسية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكل ذلك يؤكد ما سبق أن أوضحناه من أهمية التنمية بالنسبة للأمن والسلم الدوليين بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، والتي أصبحت لدى المجتمع الدولي هدفا مشتركا تبلورت مفاهيمه في عدد من المؤتمرات العالمية الهامة التي أولت دولة قطر أهمية خاصة للنتائج المنبثقة عنها خلال العامين الماضيين، وهي المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي أبرز أهداف تعزيز دور المرأة في التنمية، على أن تراعى معطيات التباين الحضاري والثقافي بين الشعوب وفقا للمثل العليا والقيم السامية التي يدعو إليها ديننا الإسلامي الحنيف.

وكل ما نرجوه في هذا الصدد ألا تتخذ القضايا التي ناقشتها هذه المؤتمرات ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو للمعاملة التمييزية، أو لفرض شروط على تقديم المساعدات الاقتصادية أو التنموية. وأشير، في هذا الصدد، إلى التوجه لفرض ضريبة الكربون، سواء بشكل انفرادي أو جماعي، على أساس حماية البيئة، وهو في حقيقته ذو طابع اقتصادي بحت سيخل باقتصادات الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول الخليجية.

إن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم، وستظل تواجهها في المستقبل، ليست جميعها سياسية أو عسكرية. فمسائل تدهور البيئة العالمية، والفقر والتخلف والمخدرات وانتشار الأمراض القاتلة، والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان تزداد خطورتها يوما بعد يوم. وهي مشاكل ليست ذات طبيعة عسكرية أو سياسية، وتحتاج إلى حلول عملية عاجلة قبل أن تستعصي على الحل وتهدد البشرية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتميز بأهمية خاص، إذ أنه يعكس رغبة حقيقية من جانب شعوب العالم في الاحتفاظ بالأمم المتحدة منظمة قوية فعالة لتحقيق الغايات السامية في بناء حاضر ومستقبل الإنسانية. ويحق لنا في إطلالة هذه الذكرى، ونحن وعلى أعتاب القرن الواحد والعشرين، أن نرنو ونتطلع إلى أمم متحدة جديدة تقودنا إلى عالم جديد يسوده، في ظل نظام دولي فعال، سلم حقيقي يوفر للإنسان أمنه، ويكفل رفاهيته، ويصون كرامته، عالم لا يتسلط فيه القوي على الضعيف، ولا يستغل فيه الغني الفقير؛ عالم تسوده السماحة والخير. وهو عالم ليس ببعيد المنال، إذا ما حشدت من أجل تحقيقه جميع طاقات العمل الإنساني، بقيادة الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها الدولية والإقليمية، من أجل الخير والعدل والسلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة الآن لوزير خارجية ميانمار، صاحب السعادة السيد أو أون غياو.

السيد غياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أتقدم بالتهانئ الحارة، باسم وفد ميانمار وبالأصالة عن نفسي، إلى السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين. إن المهارات والخبرات الدبلوماسية التي يأتي بها إلى هذا المنصب الرفيع لتطمئننا على نجاح هذه الدورة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للسيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على توجيهه الناجح لمداولات الدورة الماضية.

لقد بلغت الأمم المتحدة هذا العام ٥٠ سنة. وهذه مناسبة للاحتفال، وفرصة في الوقت نفسه للتأمل والتفكير. لقد تطورت المنظمة على مر الأيام، وأحسنت خدمتنا على مدى نصف قرن. والزيادة الكبيرة في عدد الأعضاء الذي كان أصلا ٥١ عضوا وبلغ الآن ١٨٥ لتؤكد على الأهمية المتواصلة التي تكتسبها الأمم المتحدة. ومع ذلك، تحدث الآن تحولات هائلة، ولا بد من إجراء إصلاحات في هيكل المنظمة وعملها حتى تعبر عن الواقع الجديد. ونود أن نرى منظمة أكثر كفاءة وأكثر توجها نحو تحقيق النتائج منظمة تحتفظ بالآليات التي أثبتت فعاليتها، وتعتمد تدابير مبتكرة لكفالة التعاون في عالم ما بعد التكتلات.

إن إصلاحات مجلس الأمن تشكل إحدى أهم المسائل التي يجب تناولها. وتؤيد ميانمار اتباع نهج عملي يكفل تطور المجلس إلى هيئة أكثر تمثيلا وفعالية وديمقراطية. وللحكم من منطلق العمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية خلال الدورتين الماضيتين للجمعية العامة، فإن من الواضح أن هناك تقاربا في الآراء حول ضرورة توسيع المجلس. ولكن ينبغي أن ترافق هذا التوسيع تدابير تزيد من فعاليته. كما ينبغي أن يكفل التمثيل الجغرافي العادل وأن يحافظ في الوقت ذاته على إمكانية تمتع الدول الأصغر بالعضوية في المجلس.

وتؤيد ميانمار تأييدا تاما موقف بلدان عدم الانحياز الذي يشدد على أهمية تعزيز فعالية مجلس الأمن وكفاءة عمله عن طريق اعتماد التدابير الرامية إلى إصلاح أساليب عمله وإجراءاته.

وترحب ميانمار بالإجراءات التي سبق اتخاذها لتعزيز العلاقة بين المجلس والعضوية العامة، علاوة على التدابير اللازمة لتحسين أساليب عمله وإجراءاته. ويسرنا بوجه خاص أن نجد أن المجلس بدأ بعقد مناقشات توجيهية وإحاطات إعلامية يقدمها رئيس المجلس للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. ونرى أن هناك حاجة إلى زيادة التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة وفقا للمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ من الميثاق. ونشاطر أيضا الرأي بأن تحقيق الإصلاحات على الوجه الأفضل يتطلب الجمع بين وسائل متعددة منها قرارات الجمعية العامة، وإجراء تغييرات في النظام الداخلي، وإدخال تعديلات على الميثاق عند الحاجة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي استعراض دور الجمعية العامة وهي المحفل الوحيد الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء لتمكينها من أن تعالج المشاكل المعلقة بفعالية أكبر والسماح لها بالتركيز على التحديات الجديدة لعصرنا.

ونجد أن من الحيوي أن تقوم علاقة أكثر دينامية بين الهيئات الرئيسية للمنظمة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد كانت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، على الرغم من القيود التي تكبل أياديها، في طليعة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل المعلقة الناجمة عن عقود من الحرب الباردة وكذلك المشاكل الجديدة التي ظهرت. وقد دعيت إلى تلبية المطلب المتنامي للحفاظ على السلام. وحققت النجاح في بعض الحالات، مثل، أنغولا، وكمبوديا، والسلفادور، وموزامبيق. وفي حالات أخرى، مثل البوسنة والهرسك، والصومال، واجهت مصاعب شديدة وثبت عجزها. والعبرة المكتسبة من ذلك أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون متنبها بدرجة أكبر بالنسبة للوقت المستصوب للبدء بعمليات حفظ السلام وبالنسبة للولاية التي ستعمل في إطارها. فأهداف هذه العمليات يجب أن تحدد بوضوح. والأهم من ذلك، أن تلك العمليات إذا أريد لها أن تحقق النتائج المرجوة، فإن الاتفاق بشأنها فيما بين الدول الكبرى يجب أن يكون مصحوبا بدعم أغلبية الدول الأعضاء.

وإذا أردنا إنعاش منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها، فلا بد من معالجة مسألة أساسية هي مسألة التمويل الكافي، وخاصة لعمليات حفظ السلام. وهذا الأمر يتوقف علينا. فالأمم المتحدة لن تكون لها القوة والفعالية إلا بقدر ما تسمح به لها الدول الأعضاء. وأوجه قصور الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون دافعا للدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات متهورة. فكما يقول المثل في ميانمار:

"عندما يدخل الفأر عنبر الغلال، علينا أن نمسك الفأر لا أن نحرق العنبر"

لقد توخى الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أن تكون أيضا جهازا دوليا للنهوض بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب. ومع أن الحق في التنمية معترف به بوصفه حقا ثابتا من حقوق الإنسان، فإن أوجه التباين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد حدة. وينبغي للدول الأعضاء أن تؤكد من جديد التزامها بالتعاون من أجل إقامة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لإعمال الحق في التنمية. ودون تحقيق التنمية لن تظهر احتمالات تحقيق سلم دائم. وفي هذا الصدد، يسرني أن ألاحظ أن الأمين العام أكد في توصياته بشأن خطة للتنمية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على أنه ينبغي الاعتراف بأن التنمية يجب أن تعتبر أولى مهام عصرنا وأكثرها تأثيرا على المدى البعيد.

لقد قامت الأمم المتحدة على مبدأ المساواة بين جميع أعضاءها. وأعطيت هذه المنظمة ولاية تعزيز السلم والأمن، وتحقيق العدالة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها. ولئن كانت تستحق الثناء على دورها الحيوي في عملية تصفية الاستعمار التاريخية التي أدت إلى استقلال أكثر من ٨٠ بلدا، فلا يمكن أن يقال الكثير عن جهودها من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي منصف.

ويسرني أن ألاحظ أن التحسن الملموس في المناخ الدولي يؤثر تأثيرا مؤاتيا على بعض القضايا المعلقة منذ فترة طويلة، مثل عملية السلم في الشرق الأوسط. إن الخطوات الأولى التي اتخذت قبل سنتين صوب إقامة سلام دائم يجري متابعتها الآن بوثبات راسخة. وتضم ميانمار صوتها إلى بقية الدول في الترحيب بالاتفاق الذي وقعه رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات في واشنطن العاصمة يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥. ونأمل أن يمهد الطريق نحو سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وكما يتعين على أسرة الأمم أن تعمل سوية لضمان السلام والاستقرار الدوليين، فإن على فرادى الدول أن تنهض بالسلام في أراضيها. ويسعدني أن يكون في مقدوري القول إن السلم مستتب في ميانمار أكثر من أي وقت مضى وأن الزخم مستمر صوب التغيير الإيجابي. وقد حددت الحكومة ١٢ هدفا في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي تعمل بصمود على تحقيقها.

والميزة التي تنفرد بها ميانمار أنها اتحاد مكون من أكثر من مئة فئة عرقية وطنية. إن الوحدة بين الفئات العرقية الوطنية المختلفة أمر أساسي للحفاظ على استقلالنا وسيادتنا علاوة على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. وقد انتهجت الحكومة سياسات لمنع تفكك الاتحاد، وضمان عدم انقسام التضامن الوطني، ودوام سيادة بلدنا. وعلاوة على ذلك، وبغية بناء دولة سلام وازدهار ومتسقة مع العصر، وضعت حكومتي أهدافا واضحة في المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي تعمل على تنفيذها.

واسمحوا لي أن أركز بصورة موجزة على بعض القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا الوطني.

القضية الأولى هي ضمان استقرار الدولة. إن استعادة الوحدة الوطنية عنصر لا غنى عنه في سياسة حكومتي من أجل تحقيق السلام والسكينة. وقد عقد مؤتمر وطني لصياغة دستور جديد يتسق مع حقائق الواقع اليومية ويعبر عن طموحات الأمة بأسرها.

ثانيا، في القطاع الاقتصادي، جرت صياغة مبادئ توجيهية لتشجيع التنمية الزراعية من جميع النواحي، لأن الزراعة تمثل دعامة اقتصاد الدولة. وفي الوقت ذاته، رحبت ميانمار بالمستثمرين الأجانب والمحليين من أجل جذب رؤوس الأموال والمعرفة التقنية.

ثالثا، يجري العمل على تحقيق التقدم في القطاع الاجتماعي بغية تعضيد الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي اللذين يمثلان دعامتين لدولة تنعم بالسلام والازدهار وروح العصر. ونحن منهمكون في بذل الجهود لتقوية نسيج المجتمع بإذكاء روح الوطنية ورفع الروح المعنوية لمواطنينا. وتسعى الحكومة إلى الحفاظ على السمات الوطنية والإرث الثقافي وإلى رفع مستوى التعليم والصحة في البلاد برمتها.

ومن دواعي اعتزازنا وارتياحنا الوافرين أن جهودنا حققت قدرا كبيرا من النجاح في رسم مسار جديد لبلدنا. إن التمرد الذي ولد مع استقلالنا قارب الآن على الانتهاء. وإن العودة التي لم يسبق لها مثيل إلى الشرعية من جانب ١٥ من إجمالي ١٦ مجموعة مسلحة تدل دلالة وافية على حسن جهودنا من أجل استعادة الوحدة الوطنية.

وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ رفعت الحكومة أيضا القيود الموضوعة على داو أونغ سان سو كي. ورفع هذه القيود غير مشروط. كما تم الإفراج عن عدد كبير من الأفراد الذين كان قد سبق اتخاذ إجراءات ضدهم وفقا لقوانين البلاد.

ويسعدني أيضا أن يكون بمقدوري أن أقول إننا في ميانمار نتحمل مسؤولياتنا عن محاربة التهديد الذي تفرضه المخدرات. وما فتئت القوات المسلحة في ميانمار تكثف حملاتها على مهربي المخدرات، ومن بينهم قوات خون سا. ومنذ نهاية عام ١٩٨٨ وحتى الآن وقع ٨٢٣ اشتباكا عسكريا مع مهربي المخدرات. وفي هذه الاشتباكات ضحى ١٦ ضابطا و ٥٦٧ من الرتب الأخرى بأرواحهم من أجل بلدنا، وأصيب ٥٥ ضابطا و ١ ٧٤٤ من الرتب الأخرى بجراح في أثناء العمليات. وفقدنا ١٥٣ قطعة سلاح. وبلغت خسائر العدو ٧٢٠ قتيلا و ١١٨ أسيرا، واستسلم ٢٢١، واستولينا على ٧٠٨ قطع سلاح متنوعة. والأرقام تنطق بحقيقة الحال. لقد عقدنا العزم على شن الحرب ضد تجار المخدرات باعتبار ذلك مسؤوليتنا الوطنية وواجبنا تجاه البشرية. إن رجالنا يعرضون أنفسهم للخطر ويضحون بأرواحهم حتى يتخلص العالم من ويلات المخدرات. إن أعمال القوات المسلحة في ميانمار جديرة بالتقدير الواجب على غرار الإشادة بالخوذ الزرق على ما تتسم به من بسالة وشجاعة.

ومن أجل النجاح في مكافحة المخدرات، بدأت حكومة ميانمار في أيار/مايو ١٩٨٩ برنامجا متكاملا للتنمية الريفية في مناطق الحدود لم يسبق له مثيل في طبيعته ونطاقه. وبعد ذلك في عام ١٩٩٢ أنشئت وزارة مستقلة مكرسة لتنمية مناطق الحدود والنهوض بمختلف المجموعات العرقية الوطنية. ونحن واثقون تماما بأنه متى ما طورت هذه المناطق ورفعت مستويات معيشة عامة الشعب فيها وأتيحت وسائل جديدة لكسب العيش فيها فسيتم القضاء التام على زراعة الخشخاش.

إننا نعتمد على مواردنا الذاتية في النهوض ببرامج التنمية في مناطق الحدود. وقد أنفقنا في بناء البنية الأساسية أكثر من ٨٤٢ ٢ مليون كيات، أي ما يعادل ٤٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونشعر بالامتنان لليابان لموافقتها مؤخرا على منحنا بليون ين - ١٠ ملايين دولار - لاستخدامها في شراء أسمدة وآلات وأدوات زراعية لبرنامج التنمية الغذائية في مناطق الحدود. ويحدونا الأمل أن يدعمنا آخرون في تنمية هذه المناطق من أجل تخليص البشرية من ويلات المخدرات.

وفي الجبهة الاقتصادية، حققت ميانمار مكاسب هامة. وسجل الاقتصاد معدل نمو قدره ٦,٨ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وآفاق المستقبل تبدو مشرقة. ويصل إجمالي الاستثمار الأجنبي في ميانمار ٢,٧ بليون دولار ومن المتوقع أن يصل إلى ٤ بلايين دولار في وقت أقصاه نهاية هذا العام.

ومن المؤشرات على تنمية الاقتصاد الزيادة الهائلة في إنتاج المحصول الرئيسي وهو الأرز، بما يسمح بتصدير أكثر من مليون طن. وفي الوقت ذاته، تفي ميانمار بالاحتياجات الأساسية للشعب وتسعى جاهدة لتضييق الهوة بين مستويات معيشة سكان المدن وسكان الريف.

وفي مجال العلاقات الدولية تسعى ميانمار بصورة مستمرة إلى اتباع سياسة سلام وصداقة مع جميع الدول وبصفة خاصة مع الدول المجاورة. ومن الأحداث التاريخية البارزة انضمام ميانمار إلى معاهدة الصداقة والتعاون في الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) الذي عقد في بروني، مما يمهد السبيل لانضمام ميانمار إلى رابطة آسيان في نهاية المطاف.

وفي ضوء التحولات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الحاصلة في بلدي وتزايد التعاون مع جيرانه تواصل ميانمار تقديم إسهامات هامة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة للتأمل ولتجديد العهد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أجدد الإعراب عن إخلاص والتزام بلدي بمقاصد ومبادئ الميثاق ولكي أتعهد بأن ميانمار ستسهم، ولو بشكل متواضع، في إيجاد أمم متحدة قادرة على خدمة قضية السلام العالمي والوفاء باحتياجات البشرية في آن معا.

وفي هذا العهد الجديد ينبغي أن نسعى جاهدين حتى تتمكن جميع الأمم من العيش معا في سلام ووئام. وينبغي على كل دولة أن تسعى من أجل المحافظة على النظام في الداخل. ونحن مسؤولون في عصرنا هذا، تماما كما كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة في عصرهم، عن توريث الأجيال المقبلة عالما يسوده الأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، سعادة السيد أستيريو تاكيسي.

السيد تاكيسي ولايات ميكرونيزيا الموحدة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الدورة الخمسين للجمعية العامة. وأود في البداية أن أتوجه إلى سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال بالتهاني بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ويسرنا أن رئاسة هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين قد أنيطت إلى دبلوماسي مرموق ومحنك. وأود أن أعبر عن ثقتي في قيادته الحكيمة وأتعهد له بتعاون حكومتي لدى اضطلاعه بمهام منصبه.

وفي هذا الصدد أود أن أشكر سلفه الموقر سعادة السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار على تفانيه وإدارته الممتازة لأعمال الجمعية العامة أثناء الدورة التاسعة والأربعين.

كما أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على جهوده الدؤوبة سعيا لإيجاد حلول سلمية للحالات المشتعلة العديدة والقضايا الإنسانية والإنمائية في جميع أنحاء العالم والتي تتطلب اهتمام المنظمة.

وتغتنم حكومتي هذه الفرصة للترحيب ترحيبا حارا بجارتنا، جمهورية بالاو، أحدث عضو في الأمم المتحدة.

بعد أسابيع قليلة ستجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة، وللإحاطة علما بمنجزاتها وبنصيبها من الفشل بغية رسم دور فعال لها في المستقبل.

إن خريطة العالم الجديدة المطروحة علينا اليوم تتيح فرصة فريدة للمنظمة بوصفها المؤسسة العالمية الرئيسية. إن مهمة القيادة هي المهمة الصعبة التي تواجهنا. ومع ذلك إذا لم تتوفر الموارد المالية والإرادة السياسية للدول الأعضاء فستضيع هذه الفرصة هباء.

وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ باسم المجموعة

والصين في الأسبوع الماضي فيما يتعلق بالتقرير المرحلي المقدم من الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

كذلك أود الإعراب عن تأييد حكومتي القوي لبرنامج الإصلاح الجاري داخل المنظمة. ونحن نؤيد الإصلاحات المؤسسية التي تزيل الازدواجية في العمل والتبديد في الموارد والتزوير، فتؤدي بالتالي إلى تعزيز فعالية المنظمة.

وبالإشارة الى جدول الأنصبة المقررة، تجد حكومتي أنه من الجدير القول ان مبدأ القدرة على الدفع يبدو وكأنه وضع جانبا لدى تحديد الأنصبة المقررة. وتشير الدراسات الى وجود تفاوتات في جدول الأنصبة القائم تبعث على القلق بالمقارنة مع نصيب كل بلد عضو من الاقتصاد العالمي. ومن الطبيعي أن الدول الأعضاء الصغرى هي التي تعاقب بفعل هذه التفاوتات. وتوافق حكومتي على التقرير الذي أصدرته لجنة الاشتراكات في دورتها الخامسة والخمسين التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام، والتي دعت الى تخفيض الحد الأدنى.

ومسألة حقوق الانسان البارزة في ميثاق الأمم المتحدة كانت موضوع عدة مناقشات ومؤتمرات دولية في سياق عمل الأمم المتحدة. ونحن نرحب ببرامج العمل الناجحة عن هذه الاجتماعات، ونأمل في أن يجد المجتمع الدولي التصميم على اعتماد الموارد اللازمة لتنفيذها.

ولقد شاركت حكومتي في توافق الآراء الذي توصلت اليه الأطراف بشأن التمديد غير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل خمسة أشهر. وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، ترحب حكومتي بالتزام الولايات المتحدة بعدم إجراء أية تجارب، ونحث الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على أن تقدم ضمانات مشابهة.

من جانب آخر، شعرنا خلال الأشهر القليلة الماضية بقلق عميق إزاء إجراء تفجيرات ناجمة عن تجارب نووية في الصين وجنوب المحيط الهادئ. ولا يمكن اعتبار هذه الأحداث سوى أنها ضارة بمبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتهديد لاحتمالات النجاح في التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وفي مجال التنمية الهام، تؤيد حكومتي بالكامل العمل الجاري فيما يتعلق بخطة للتنمية، والدعوة الى ايجاد نهج جديدة ترفع مستوى التنمية والسياسة الاقتصادية الى المقام المرغوب فيه، بما يتساوى مع السلم والأمن العالميين. ولقد ذكر الأمين العام في توصياته المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ما يلي:

> "ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تكون قوة منيعة من أجل السلم ما لم تؤد أيضا دورا قويا من أجل التنمية". (A/49/665، الفقرة ٩)

وتؤيد حكومتي بالكامل إعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ الداعي الى إحلال مسألة التنمية في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة، وهو جدول الأعمال المركزي الذي يرمي الى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وإقامة توازن بين أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية وأنشطتها الأخرى.

وترحب حكومتي بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فضلا عن إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار. وفي حين يوجد عمل كثير يتعين إجراؤه في الأشهر المقبلة بالنسبة لسلطة قاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار، تحدونا الثقة بأن روح التسوية التي أوصلتنا الى ما نحن عليه اليوم ستبقى سائدة وستوجه الجهود التي نبذلها.

وفي هذا الصدد، تشعر حكومتي أيضا بسرور بالغ إزاء النتيجة الناجحة التي أسفرت عن المفاوضات المتعلقة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والتي جرت في تموز/يوليه الماضي. وتتطلع حكومتي الى توقيع الاتفاق ذي الصلة في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وفي هذه المرحلة الحاسمة، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير حكومتي للسفير ساتيا ناندان، ممثل جمهورية فيجي، على قيادته الممتازة بوصفه رئيسا للمؤتمر المعني بذلك الموضوع. ونحن نفتخر، بصفتنا سكان جزر المحيط الهادئ، بالإسهامات الهائلة التي قدمها أحد أبنائنا.

وحكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة ملتزمة على نحو راسخ بالتنمية المستدامة بيئيا. ونحث جميع الأعضاء على تتبع أعمال لجنة التنمية المستدامة عن كثب، وعلى تأييد العمل الهام الذي يقوم به وكيل الأمين العام نيتين ديساي والأمانة العامة في هذا المسعى الصعب وإنما الضروري. وفي هـــذا الصـــدد، لا نزال نعلق أهمية كبرى على تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولقد اعتمد محفل جنوب المحيط الهادئ في الاجتماع الذي عقده الشهر الماضي اتفاقية حظر استيراد النفايات الخطرة المشعة الى بلدان المحفل الجزرية، ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ، والتي يشار اليها أيضا باتفاقية ويغاني. وهذا ترتيب هام يعزز ويكمل تأثير اتفاقيتي بازل ولندن داخل منطقتنا.

وموضوع تغير المناخ والاحترار العالمي ، وهما ظاهرتان تتأثران بانبعاثات غازات الدفيئة في الجو، يبقى مبعث قلق عميق لشعب ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ولكن يبدو للأسف أن معظم العالم لا يشاطرنا في الوقت الحاضر الشعور بوجوب استمرار المناقشة بشأن هذه المشكلة.

والتطورات التي حدثت في العام الماضي والمتصلة بإطار الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ تبعث على التشجيع الى حد ما، بيد أن العملية لا تزال تعاني كثيرا من القوى السياسية والاقتصادية القوية التي تحجب هدف الاتفاقية المعلن عنه بوضوح، ألا وهو استقرار غازات الدفيئة في الجو على مستويات آمنة. وليس هناك خلاف على أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال إجراء تعديلات صعبة داخل البلدان الصناعية، وتقديم المساعدة الى العالم النامي لحيازة تكنولوجيات نظيفة بيئيا. ومن المفهوم أيضا أنه يجب القيام بذلك على مراحل وعلى مدى فترة معينة من الزمن. بيد أنه يجب اتخاذ الخطوات الأولى على الفور.

والمؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في برلين في وقت سابق من هذا العام، بين بصورة قاطعة أن ما قامت بيه البلدان الصناعية لخفض انبعاثات غاز الدفيئة كان غير كاف. والمؤسف أن المؤتمر لم ير أن من المناسب اعتماد البروتوكول الذي قدمه رسميا تحالف الدول الجزرية الصغيرة باعتباره خطوة تالية، وهو البروتوكول الذي كان سيطبق صيغة لتخفيض الانبعاثات أقرها علماء في عام ١٩٨٨ بوصفها صيغة معقولة وضرورية. وبدلا من ذلك، فإن أفضل ما قام به المجلس هو أنه كلف فريقا عاملا بأن يضع خلال السنتين المقبلتين بروتوكولا أو صكا قانونيا آخر يقضي بإجراء تخفيضات معينة في المستقبل. وفي الاجتماع الأول الذي عقده الفريق العامل هذا في جنيف مؤخرا، اتضح أن قوى ذات نفوذ لا تزال تكرس نفسها لإحباط هذه العملية بجميع الوسائل المتاحة لها.

والمعارضون للاتفاقية الإطارية يلقون ظلالا من الشك على معلومات عملية تتعلق بتغير المناخ، ولكننا نأمل في أن يبين التقرير التقييمي الثاني المقبل للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وبصورة نهائية، شرعية هذا القلق، والحاجة الى الإقدام على العمل. ولقد وجد الفريق، في جملة أمور، أنه إذا لم يفعل شيء، فمن المحتمل أن يستمر تزايد ارتفاع مستوى سطح البحر الى أكثر من ١٨ بوصة، أو نصف متر، بحلول العام ٢١٠٠. وبالإضافة الى الآثار المشؤومة الواضحة التي ستلحق بالجزر وبسكانها، فإن العديد من دلتا الأنهار المكتظة بالسكان ومدنها ستصبح غير صالحة للسكن.

إن المدير الموقر لمختبر البحوث الساحلية بجامعة ماريلاند وصف مؤخرا قياس ارتفاع مستوى سطح البحر بأنه "مقياس تغير المناخ". وأقول باحترام إنه لئن كان ارتفاع مستوى سطح البحر يعتبر بالتأكيد مؤشرا، فإن جزرنا والمناطق الساحلية المنخفضة هي المقياس، ولكننا جامدون عن عجز وبلا حراك.

ولذا فإني أدعو هذه الهيئة في هذه الدورة إلى أن تحيط علما بالمعارف المتراكمة المتعلقة بتغير المناخ وإلى تأكيد الضرورة الماسة إلى اتخاذ تدابير ذات مغزى للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في سياق الاتفاقية الإطارية.

ويسرني أن أبلغ هذه الجمعية بأن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد صدقت مؤخرا على اتفاقية التصحر وسوف تودع حكومتي صك التصديق في الوقت المناسب.

وترى ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن ثمة رابطة بين اتفاقيات البيئة الثلاث: بشأن التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر، على التوالي. ولا نستطيع بغير اتباع نهج جماعي ودعم جماعي أن نجد الفرصة لاستعادة بيئتنا العالمية وحمايتها وإدامتها. وتشترك حكومتي في التضامن مع جميع الأعضاء للعمل في سبيل إيجاد الحلول عن طريق التعاون العالمي.

إن سلسلة التفجيرات التجريبية الجوفية الحالية التي تقوم بها فرنسا في جنوب المحيط الهادئ والتي لا تزال تواجه بموجة غضب دولي غير مسبوقة، تعتبر عملا مؤسفا لأسباب كثيرة؛ غير أنني أركز هنا على خطر معين تشكله هذه التجارب على البيئة في منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ.

فتاريخ التجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ، شمالها وجنوبها، سرد قبيح للرغبة في المقامرة بأرواح وديار الملايين من سكان الجزر. وفي منطقة ميكرونيزيا، وبوجه خاص في جزر مارشال، وبعد سنوات من التأكيدات بأن التجارب كانت مأمونة، لم نعلم إلا الآن بأن العواقب المأساوية على صحة سكان الجزر أسوأ بكثير مما كان بمقدور العلم أن يتنبأ به في ذلك الوقت.

وثمة مبدأ راسخ في القانون الدولي يقضي بوجوب أن تضمن أي دولة أن ما تفعله داخل ولايتها أو تحت سيطرتها لا يسبب أي ضرر في دول أخرى أو في المناطق الخارجة عن ولايتها الوطنية. ويتجسد هذا المبدأ في المادة ٤ من اتفاقية حماية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ المعروفة باسم اتفاقية نوميا. وفرنسا طرف في تلك الاتفاقية إلى جانب تسعة من بلدان المحيط الهادئ والولايات المتحدة، وهذا أيضا مبدأ من المبادئ المذكورة صراحة في اتفاقية التنوع البيولوجي، وفرنسا دولة طرف فيها أيضا.

وتتضمن اتفاقية نوميا واتفاقية التنوع البيولوجي كذلك شروطا واضحة تتعلق بإجراء تقييمات شفافة للآثار البيئية المترتبة على المشاريع التي قد تكون لها تأثيرات ضارة بالبيئة. ولم تجر على الإطلاق أي تقييمات متعمقة وشاملة للآثار البيئية لبرنامج التجارب النووية الجوفية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ.

وتسعى فرنسا إلى طمأنة العالم بالقول إن منطقة التجارب سوف تكون مفتوحة بمجرد أن تنتهي تجاربها الحالية لأي تقييم يرغب فيه أحد. ولا شك في أن فرنسا ستتحمل مسؤولية ثقيلة عن التأمين ضد أي تسرب في المستقبل وهو احتمال قوي جدا. تخيلوا طبقة تحتية محطمة لجزيرة مرجانية صغيرة تعرضت لأكثر من ١٢٠ تفجيرا نوويا أدى أحدها إلى موجة مدية. ومن المؤكد أن كل تفجير لاحق يزيد من احتمالات التسرب من تراكمات المواد الإشعاعية المتركزة تحته. وترى حكومتي أن المسألة تستحق التقييم والدراسة قبل إجراء مزيد من التجارب، خاصة وأن التزام فرنسا بموجب المعاهدتين اللتين ذكرتهما يتضمن مراعاة "مبدأ التحوط".

ويحدونا الأمل في أن الصوت الجماعي لهذه الهيئة في هذه الدورة سيقنع فرنسا أخيرا بأن تحترم مصالح منطقة المحيط الهادئ والعالم بوضع نهاية للتدهور النووي للجزر البولينيزية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أي تسرب إشعاعي منها في المستقبل.

وثمة قاسم مشترك يربط هذه الملاحظات هو الأمل لأن هذه المنظمة، في الذكرى الخمسين لإنشائها، هي أكثر من أي وقت مضى الأمل الأكبر لمستقبل تستطيع الأمم فيه بالتعاون مع بعضها البعض أن تتصدى للمجموعة المتنوعة المحيرة من المشاكل التي وإن كانت آثارها محلية فهي تتجاوز كثيرا الحدود الوطنية.

وأمتنا الصغيرة والفتية نسبيا والنائية والتي لم تبلغ بعد مستوى عاليا من النمو تشترك مع دول أخرى كثيرة في ظروف مماثلة في الإحساس بحسن طالعها لأن هناك في هذا المنعطف التاريخي شعورا بالعالمية يسود مجتمع الأمم. ففي الوقت الذي لم تعد فيه "عقلية نهاية العالم" السابقة تكمن في أساس العلاقات الدولية، فإننا يراودنا الأمل بأن انتهاء هذه المرحلة سيفسح المجال لتأملات أكثر جدية في مستقبل كوكبنا الذي يجب أن نتقاسمه جميعا.

إنه لشيء طيب أننا نحتفل بمعلم هام في تاريخ البشرية، بهذه الذكرى الخمسين لمحفلنا هذا الذي يجمع أمم العالم، ولكننا إذا أردنا أن نجعله أكثر من مجرد محفل فالواجب علينا أن نتبصر هدفنا من المجئ إلى هنا في كل عام ومن بذل الجهود الكثيرة

طوال العام في المؤتمرات وفي الوطن من أجل تبادلنا للآراء.

وفي الختام لا بد لنا أن نجد وسيلة لتجاوز الافتراضات الوطنية عن بعضنا البعض وأن نصمم على تحديد مستوى لتعاون حقيقي يعزز فعالية ما يبذله كل منا من جهود. وهذا هو السبب في أن الأمم المتحدة اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، بل الواقع أن دورها حاسم الأهمية، ومن خلال هذه المنظمة، دون غيرها، يمكن تحقيق الانطلاقة التي أشرت إليها.

وهكذا أختتم كلمتي كما افتتحتها بالإشارة إلى المناسبة التي تجعل من هذه المنظمة أساسنا القوي لبناء الثقة والأمل في المستقبل. ونعرف أننا لسنا وحدنا في هذا الرأي ونتطلع إلى العمل بجد خلال هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة، لنقوم بدورنا في جعلها مناسبة لا تستحق الاحتفال بها فحسب بل منطلقا إلى مستقبل زاهر ينظر إليه أبناؤنا من بعدنا ويقولون "إنهم لم يخيبوا ظننا".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا الآن إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

والآن أدعو الممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحقهم في الرد.

وقبل ذلك أود أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الكلمة التي ألقاها اليوم رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية ليست سوى آخر مثال على مواصلة ليبيا جهدها سعيا إلى تحويل التزاماتها الدولية إلى قضية بين دول. والأمر ليس كذلك. فنحن نتحدث عن الالتزامات الدولية. وهذه الالتزامات فرضها على ليبيا مجلس الأمن الدولي. والالتزامات واضحة ولم تتغير.

والحلول الوسط المزعومة التي تطرحها ليبيا غير مقبولة. ولا يمكن أن تجرى مفاوضات بين ليبيا ومجلس الأمن حول تنفيذ جزاءات الفصل السابع. وحقيقة الأمر أن ليبيا ترفض الوفاء بمتطلبات مجلس الأمن الواردة في القرارات التي أصدرها ذلك الجهاز، وهي بهذا التصرف إنما توضح مقدار احترامها لهذه المنظمة.

والتهرب من الوفاء بتلك المتطلبات ليس الطريق إلى حل هذه المشكلة. والحكومة الليبية تعلم ما يجب عمله للوفاء بالتزاماتها والتوصل إلى رفع الجزاءات. وكلما عجلت في الوفاء بالتزاماتها، كان ذلك أفضل.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشار ممثل ليبيا بإسهاب في البيان الذي ألقاه في وقت مبكر اليوم إلى تفجير طائرة بان آم في الرحلة ١٠٣ وتفجير طائرة يوتي إيه في الرحلة ٧٧٢. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن من جديد سياسة حكومة بلدي إزاء هذه المسألة.

يؤسفنا عدم التزام ليبيا بأحكام قرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). والمملكة المتحدة لا تطلب أكثر ولا أقل من التزام ليبيا الكامل بهذه القرارات. ولكي تفعل ليبيا ذلك، لا بد لها من أن تضمن مثول المتهمين بتفجير طائرة بان آم ١٠٣ للمملكة أمام المحكمة المختصة في اسكتلندا أو في الولايات المتحدة، ولا بد لها من تلبية طلبات السلطات القضائية الفرنسية بالنسبة لتفجير طائرة يو تي إيه ٧٧٢. ولا بد لها من أن تلتزم التزاما قاطعا بالامتناع عن ممارسة الأنشطة الإرهابية في جميع صورها وعن تقديم أي مساعدة للجماعات الارهابية، وأن تبرهن بالأعمال الملموسة على تخليها عن الارهاب.

والحلول الوسط المزعومة التي طرحتها ليبيا والتي أشار إليها ممثل ليبيا في بيانه في وقت مبكر اليوم غير مقبولة. ومن المحال السماح لليبيا بأن تتفاوض مع مجلس الأمن حول التزاماتها وفقا للفصل السابع من الميثاق.

ونتيجة لعدم امتثال ليبيا للقرارات ذات الصلة، لم يتمكن مجلس الأمن خلال ١٠ استعراضات قام بها، من أن يخلص إلى وجوب تغيير نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا. وحكومة بلدي تدعو ليبيا مرة أخرى إلى

الالتزام الكامل بهذه القرارات دون مزيد من التأخير. وعندئذ سيتمكن المجلس من النظر في رفع الجزاءات.

السيد غوسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشار أحد الوفود مرة أخرى اليوم إلى مسألة التجارب النووية بعبارات غير مقبولة ترغم وفد بلدي على التذكير من جديد ببعض الحقائق.

أولا، لا تمس تجاربنا النووية الجوفية على الاطلاق صحة السكان ولا البيئة الطبيعية. وقد أكد ذلك مرارا خبراء مرموقون وكرروا تأكيدهم مؤخرا.

ثانيا، إن سلسلة التجارب الأخيرة التي تجريها فرنسا، والتي لا تتعدى ثماني تجارب، لا تتعارض مع التزاماتها الدولية، وعلى وجه التحديد الالتزام بممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وهذا ما تقيدت به. وإن ضبط النفس لا يعني التحريم.

فضلا عن ذلك، وهذه نقطة أساسية، لا تتعارض مجموعة التجارب الحالية على الإطلاق مع هدف إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٦، بل إنها تخدم هذا الهدف. وذلك أن فرنسا، بإكمالها السلسلة الأخيرة من التجارب قبل نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٦، ستصبح قادرة على الالتزام دون تحفظ بهذا الاتفاق الدولي. وفوق كل شيء، فإن إكمال فرنسا لتجاربها يسمح لها بالدعوة إلى "خيار الصفر": أي معاهدة تحظر كل التجارب النووية وكل التفجيرات النووية الأخرى على جميع المستويات.

وكما هو معروف تماما، كانت فرنسا أول دولة حائزة للأسلحة النووية تتعهد بالالتزام بهذا الخيار الحيوي، وقد فعلت ذلك في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ في مؤتمر نزع السلاح. وبالتالي، فإن التجارب التي أجرتها فرنسا مؤخرا تقع، بل ويجب أن ينظر إليها، في إطار إبرام معاهدة هامة للغاية، معاهدة لا تنص على أي استثناء ولا تسمح بأية مراوغة.

وفيما يتعلق بالبيان الذي ألقاه ممثل ليبيا، فإن وفد بلدي يعرب عن تضامنه مع وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللذين أشير إلى حكومتيهما. ويؤكد وفد فرنسا من جديد ضرورة وفاء ليبيا بكل الالتزامات التي فرضها عليها مجلس الأمن بمقتضى قراريه ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). واندماج ليبيا من جديد في المجتمع الدولي ورفع نظام الجزاءات عنها لا يمكن تصورهما إلا بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): سأتناول في بياني الرد على الدول الغربية الثلاث، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، حول تعليقها على كلمة الجماهيرية في هذه الجمعية الموقرة.

هناك مغالطة في القول بأن الجماهيرية لم تلتزم بقرارات مجلس الأمن. فمعلوم لدى الجميع أن الجماهيرية التزمت بتلك القرارات واحترمت الشرعية الدولية وقامت، عن طريق دول عدم الانحياز، بسؤال الدول الغربية الثلاث عن تفسيرها لما يتعلق بالارهاب. وقد جاءت تفسيرات من هذه الدول وتعاملت معها بلادي بكل إخلاص، سواء بالنسبة للمملكة المتحدة أو بالنسبة لفرنسا.

وأعلنت بلادي إدانتها الكاملة لكافة أشكال الارهاب. بل إنها أعلنت أن على الأمم المتحدة تنظيم دورة خاصة للجمعية العامة لدراسة مشكلة الارهاب، وأن بلادي ستسهم بكل ما أوتيت من قوة في إنجاح هذه الدورة لوضع ضوابط للارهاب ولمحاربته ولتعاون المجموعة الدولية فيه.

فبلادي تعلم جيدا أن هذه الآفة جاءت أساسا من الغرب، وبلادي إحدى ضحايا هذه الظاهرة حيث تعرضت مدنها وقراها، بل وخيمة قائدها، للقصف الجوي في جنح الظلام. وبلادي لا تنكر أنها تعاملت تعاملا إيجابيا مع حركات التحرر، في افريقيا بالذات، وساعدتها. وتفخر كثيرا بأن مجهودها تكلل بالنجاح. فها هي دولة جنوب افريقيا قد عاد الحق إلى أغلبية مواطنيها، وزمبابوي وناميبيا وموزامبيق وأنغولا وغيرها من هذه الدول. والمسألة هي مسألة اختلاف المعايير بالنسبة لهذه القضية.

أما فيما يخص حادثة طائرة البان آم، فإن بلادي لم ترفض الاشتباه في مواطنيها، وإنما رفضت أن تسلمهما الى أي من المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، لأن ذلك مخالف لقوانينها من جهة، ولأنه لا توجد معاهدة تسليم بينها وبين هاتين الدولتين. ولكن ليبيا مضت قدما وقالت إنها توافق على أن تجري محاكمة هذين الشخصين المشتبه فيهما في أي

محكمة في بلد ثالث تتوافر فيه العدالة وتتوافر فيه الحيدة.

وبلادي وافقت على مقترح الجامعة العربية بأن تجري المحاكمة في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي أمام قضاة اسكتلنديين وقانون اسكتلندي. وهذا المقترح أيدته منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي. ولذلك فإننا ملتزمون بهذا المقترح. ولا يمكن لا لمجلس الأمن ولا لأي كان أن يطلب من بلادي أن تنتهك قوانينها وتفرط في سيادتها. فسيادتها لعلم الجميع كلفتها التضحية بنصف شعبها ثمنا للحرية. وهي ما زالت مستعدة لتقديم النصف الثاني حتى لا تركع.

أما القول بأنه إما أن تجري المحاكمة في المملكة المتحدة أو في الولايات المتحدة، فهذا شيء يخالف القانون الليبي والسيادة الليبية، ولا يمكن القبول به. وهذا لا يعتبر اطلاقا عدم احترام للشرعية الدولية، لأن هناك شواهد كثيرة على أن بلادي من أكثر الدول احتراما للشرعية الدولية. فقد وقفت ثلاث مرات في محكمة العدل الدولية وطبقت أحكامها، سواء كانت لصالح ليبيا أو لغير صالحها. إن بلادي تحترم الشرعية الدولية، وتحترم مجلس الأمن. ولكن الكل يعرف أن هذه القضية قضية قانونية كان يمكن أن تحل عن طريق معاهدة مونتريال التي تناقش هذا الموضوع بالذات، وهو سلامة الطيران المدني، وتعطي لبلادي بكل الوضوح الحق في محاكمة المشتبه فيهما. هذا كله واضح للعالم أجمع.

مع ذلك فإن بلادي، في محاولة منها لحل هذه المشكلة، وإيمانا منها بأن أهالي الضحايا يجب أن تتضح أمامهم الحقيقة أمام قضاء محايد، قبلت أن يحاكم أبناؤها في بلد ثالث، كي تتضح الحقيقة أمام العالم أجمع. وإن بلادي متمسكة بهذا. ولا يمكن الاذعان الى أي طلب أكثر من هذا.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت لدى ممثل ليبيا الجرأة على أن يستخدم كلمة ضحايا. والضحايا الذين نريد أن نتذكرهم اليوم راقدون في القبور. ولقد سمعنا كلاما كثيرا طوال سنوات عديدة. ونحن لسنا بحاجة الى سماع المزيد من الكلمات. وكل ما نحتاجه هو أن تمتثل ليبيا لقرار مجلس الأمن.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): بودي أن أقول أمام جمعيتكم الموقرة أنه إذا كانت هناك أية مشاعر إنسانية في أن هؤلاء الأسر - أسر ضحايا البان آم ويوتي ايه - وإذا كان هناك من يهمه أن يعرف الحقيقة فإن ليبيا هي الأولى، لأن شعبها وتعداده ٤ ملايين نسمة، أصبح ضحية لهاتين الحادثتين، وأصبح ضحية محاولة من الغرب لتدميره، فقد فرض عليه حصار جائر غير معقول مستمر منذ أكثر من ٣ سنوات. وبلادي تحاول أن تطلب أبسط ما نص عليه الميثاق، وهو إما اللجوء الى محكمة العدل الدولية أو الى التحكيم أو الجلوس الى مائدة المفاوضات، فكيف يمكن حل المشاكل بدون أن نتبع أبسط اجراءات حل المشاكل، وهو أن نجلس الى مائدة المفاوضات؟

أما القول بأن هذه الدول العظمى تقرر ما تشاء - هي الحكم وهي الخصم - فهذا أمر مرفوض بالنسبة لبلدي وأنا أعتقد أن الحرص على أهالي الضحايا والحرص على العدل والحرص على استتباب الأمن والسلم الدوليين، يجب أن يكون حرصا من الجميع وليس من بلادي فقط. وعلى الدول العظمى والدائمة العضوية مسؤولية أكبر. ونحن مستعدون للجلوس الآن لبحث كافة المشاكل ومناقشتها والوصول الى حلول لها، أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية، ولعلم السادة أعضاء الجمعية العامة ما زالت القضية منظورة في محكمة العدل الدولية فإما أن نصبر حتى تحكم محكمة العدل الدولية برأيها ونحن ملتزمون به، أو نجلس الى مائدة المفاوضات أو نلجأ الى التحكيم الدولي، أو يقبلوا العرض الذي قدمته الجامعة العربية وهو محاكمة المشتبه فيهم في بلد ثالث، لا في ليبيا ولا في اسكتلندا، ولا في الولايات المتحدة، وإنما في بلد ثالث. وإذا كانت لديهم أدلة حقيقية فلنحتكم في بلد محايد الى القانون والى الحقيقة؛ والى الحقيقة وحدها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠